جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في الميدان: علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

من إعداد الطلبة:

– حمودي بركات

– سايح عبد السلام

دور محافظ الحسابات في اظفاء المصداقية في القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية في مكتب محافظ حسابات

نوقشت المذكرة بتاريخ: 2022/06/13

أمام اللجنة المكونة من:

بخالد عائشة	جامعة ورقلة	رئيسا
كماسي خيرة الصغيرة	جامعة ورقلة	مشرفا
دشاش أم الخير	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في الميدان: علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

من إعداد الطلبة:

– حمودي بركات

– سايح عبد السلام

دور محافظ الحسابات في اظفاء المصداقية في القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية في مكتب محافظ حسابات

نوقشت المذكرة بتاريخ: 2022/06/13

أمام اللجنة المكونة من:

بخالد عائشة	جامعة ورقلة	رئيسا
كماسي خيرة الصغيرة	جامعة ورقلة	مشرفا
دشاش أم الخير	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة على اشرف المرسلين

أما بعد اهدي هذه الثمرة من ثمرات عملي باسم عائلة حمودي وفي مقدمة من اهدي إلى والدي رحمه الله تعالى الذي كان سببا لما وصلت اليه اليوم ولكل فرد في العائلة وإلى أصدقائي وزملائي في الجامعة وأسأل الله أن يبارك فيهم وفي عملنا البسيط...

وباسم عائلة السايح اهدي هذه الثمرة من ثمرات عملي للأب والأم والزوجة والكتاكيت وجميع الأقارب وإلى أصدقائي وزملائي في الجامعة وأسأل الله أن يبارك فيهم وفي عملنا البسيط...

حمودي بركات
سايح عبد السلام

تشكرات

أولا وقبلا كل شيء نحمد ونشكره جل جلاله على توفيقنا في هذا اليوم

وأتقدم بشكري للأستاذة المحترمة (كماسي) على إشرافها علينا وعلى المجهودات المبذولة التي أتت بثمارها اليوم

وشكر مقدم أيضا لأعضاء لجنة المناقشة ولكل من كان سببا في تقديم يد العون من أقارب وأصدقاء وأحبة كل باسمه

اللهم وفقنا ووفقهم لما تحبه وترضاه

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة محافظ الحسابات في زيادة المصداقية في القوائم المالية، وذلك من خلال الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تدقيق الحسابات وإبداء رأيه الفني عليها.

واستخدمنا في دراستنا أداة المقابلة والتحليل في الجانب التطبيقي حيث تبين لنا أن محافظ الحسابات له دور فعال في إضفاء المصداقية على القوائم المالية وذلك من خلال أسلوبه الخاص وإدراكه للمهمة ومعرفة نقاط القوة والضعف لنظام الرقابي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، مصداقية، قوائم المالية

sommaire

Cette étude vise à mettre en évidence l'étendue de la contribution de l'auditeur à l'augmentation de la crédibilité des états financiers. Cela in le rôle que le contrôleur légal joue dans l'audit des comptes et l'expression de son avis technique sur ceux-ci
. Dans notre étude, nous avons utilisé l'outil d'entretien et d'analyse dans le volet appliqué, car nous avons constaté que commissaire aux compte joue un rôle efficace pour crédibiliser les états financiers, par son style propre, sa conscience de la tâche et sa connaissance des points forts et les faiblesses du système de contrôle de l'organisation.

Mots clés : commissaire aux compte , crédibilité, états financiers

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الاختصارات بالرموز	VII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة	ب،ج،د
الفصل الأول: الإطار العام لمحافظ الحسابات وا القوائم المالية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمحافظ الحسابات	3
المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات	3
الفرع الأول: تعريفه	3
الفرع الثاني: خصائص محافظ الحسابات	4
المطلب الثاني: مهام محافظ الحسابات	5
المطلب الثالث: المعايير المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات	6
المطلب الرابع: تعيين وانهاء مهمة محافظ الحسابات	9
الفرع الأول: تعيين محافظ الحسابات	9
الفرع الثاني: موانع تعيين محافظ الحسابات	10
الفرع الثالث: شروط الالتحاق بمهنة محافظ الحسابات:	11
الفرع الرابع: أسباب إنهاء مهام محافظ الحسابات	13
المطلب الخامس: التقرير وإتعاب محافظ الحسابات	VII
الفرع الأول: تقرير محافظ الحسابات	14
الفرع الثاني: أتعاب محافظ الحسابات	18
المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية ومكوناتها وأهدافها	19
المطلب الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية ومكوناتها	19

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية	19
الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية ومكوناتها	20
المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية	21
المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية	22
المطلب الرابع : علاقة محافظ الحسابات في مراجعة القوائم	22
المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة ومناقشتها	23
المطلب الأول: عرض الدراسات	24
المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	26
الفرع الأول: أوجه التشابه	26
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف	27
خلاصة الفصل	VIII
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية بمكتب محافظ حسابات	
تمهيد	29
المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات	30
المطلب الأول: تعريف مكتب محل الدراسة	30
المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها المكتب	33
المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للمكتب	33
المبحث الثاني: مراحل القيام بالمهمة وإعداد التقرير النهائي	34
المطلب الأول: مراحل القيام بالمهمة	34
المطلب الثاني: إعداد التقارير النهائية	35
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية وتعليق عليها	37
المطلب الرابع: عرض نتائج المقابلة	42
خلاصة الفصل	VIII
الخاتمة	45
قائمة المراجع	48
قائمة الملاحق	51

فهرس الجداول

الرقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الخصائص النوعية للقوائم المالية	20
02	جانب الأصول لميزانية المؤسسة X بتاريخ: 2017/2018	37
03	جانب الخصوم لميزانية المؤسسة X بتاريخ: 2017/2018	38
04	المخزونات	39
05	خصوم الدورة	41

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	ملخص معايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS)	15
02	الهيكل التنظيمي للمكتب	16

قائمة الاختصارات بالرموز

GAAS	Generali accepte Auditing standards	معايير التدقيق المتعارف عليها
NIF	Numéro d'identification fiscale	الرقم التعريف الجبائي
NIS	Numéro d'identification statistique	الرقم التعريف الإحصائي

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	عرض للتقرير العام للمصادقة	35
02	تقرير حول الاتفاقيات النظامية	36
03	تقرير حول نتائج خمس سنوات سابقة	37
04	تقرير حول استمرارية الاستغلال	37
05	عرض نتائج المقابلة	42

مقدمة عامة

أولا: توطئة

بعد التطور الذي يطرأ على العالم في جميع النواحي به نلتمس التطور الذي يمس المؤسسات الاقتصادية عبر الزمن وكذا التطور في العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتداخلها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر وغير مباشر في المؤسسة مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها، ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب على هذه الوظيفة أن تعمل على تحقيق السياسات والأهداف المسطرة من قبل المؤسسة.

وعلى هذا الأساس تم استحداث نظام رقابة داخلي لمساعدة المؤسسة على تطبيق ومتابعة تلك السياسات والأهداف أصبح من الضروري وجود طرف ثالث آخر محايد قادر ومؤهل للحكم على مدى تعبير مخرجات النظام المحاسبي على الواقع الفعلي للمؤسسة، حيث أصبح محافظ الحسابات يلعب دورا هاما في الأوساط المالية والحكومية والاقتصادية، وذلك من خلال المصداقية التي يضفيها على المعلومات التي توفرها الإدارة للمهتمين بشؤون المؤسسة وكذا مساعدتها في بلوغ أهدافها والتأكد من أن السياسات والخطط الموضوعة من قبل المؤسسة قد تم تطبيقها بصورة جيدة، كما يساعدها على تبني أنظمة رقابية قوية تتابع من خلالها السير العادي لأنشطتها ومتابعة الأداء داخلها، وذلك سعيا من المؤسسة إلى الوصول لأداء فعال وكف، بما يخدم غاياتها وأهدافها.

ثانيا: إشكالية الدراسة

والمعالجة هذا الموضوع نقوم بطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة محافظ الحسابات في زيادة مصداقية القوائم المالية ؟

ومن خلال هذه الإشكالية تتفرع لنا التساؤلات التالية:

1. ماذا نعني بقوائم مالية ذات مصداقية؟
2. ماهي صلاحيات محافظ الحسابات في الجزائر فيما يتعلق بالقوائم المالية؟
3. ما هي مرتكزات تأكيد الثقة والمصداقية في القوائم المالية من طرف محافظ الحسابات؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

1. تعتبر القوائم المالية ذات مصداقية إذا ما عبرت عن الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة.
2. يعد محافظ الحسابات شخصية قانونية تحكم على سلامة الكشوفات المالية أو عدمها من خلال الاطلاع عليها ومقارنتها بالوثائق الثبوتية.
3. يعتمد محافظ الحسابات في المراجعة الخارجية على بعض المعايير والتي تتمثل في معايير العمل الميداني والتي من شأنها أن تعمل على زيادة الثقة على القوائم المالية في حال سلامتها.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في محاولة تسليط الضوء على مهنة محافظ الحسابات في الجزائر، حيث تعتبر هذه المهنة من

المهن الرئيسية في الدول المتقدمة إلا أنها لا تحضى بالاهتمام اللازم في بلادنا إذ تكمن أهميته في الخدمات التي تؤديها لجهات مختلفة والمساهمين، المديرين، العمال، مصالح الضرائب، الموردين، البنوك والمؤسسات المالية، .....الخ) فهو يخدم الاقتصاد الوطني بصفة عامة ويساهم بشكل كبير في تنمية المجتمعات في مجال الاستثمارات والكشف على حالات الإسراف أو التلاعب والعش، بحيث يضمن الشفافية في عملية التسيير.

وقد حاولنا أن يكون العرض مختصر وواضحا ومتسلسلا قدر الإمكان، وأنه جمع بين الجوانب العلمية والعملية حتى يستطيع القارئ أن يقف على آخر التطورات العلمية في هذا الموضوع.

خامسا: أهداف الدراسة:

- الوقوف على واقع مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وإبراز الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في مراجعة حسابات المؤسسة الاقتصادية لزيادة تدعيم الثقة في القوائم المالية
- بيان مدى استجابة مهنة مراجعة الحسابات المتطلبات مستخدمي القوائم المالية ومسؤولية محافظ الحسابات المقابلة وتحقيق تلك المتطلبات
- التعرف على مخرجات النظام المحاسبي المالي (القوائم المالية)، ومدى تعبيرها عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ودورها في تزويد الأطراف المستخدمة لها بمعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة.

سادسا: مبررات اختيار الموضوع

- بما أننا طلاب في الجامعة في هذا التخصص (التدقيق) اخترنا هذا الموضوع للاستفادة منه مستقبلا.
- معرفة أدوار محافظ الحسابات من توظيف إمكانيته الخاصة التي يضفيها في التدقيق المحاسبي.

سابعا: منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

اعتمدنا في منهجية دراستنا على المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي بدوها نقوم بتحليل المشكلة ووضع نتائج دقيقة.

فيما يخص أدوات الدراسة فقد اعتمدنا على:

- الكتب والمذكرات المجلات
- القوانين والمراسيم بالجريدة الرسمية
- الدراسات السابقة
- وفي الدراسة الميدانية استعملنا منهج دراسة الحالة والمقابلة الحرة.

ثامنا: صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على بعض المعلومات من قبل المسؤولين في المكتب محل الدراسة.

تاسعا: هيكل البحث

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين بعد المقدمة كما يلي:

- **الفصل الأول:** الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث أولا تكلمنا على الجانب القانوني والمفاهيم لمحافظ الحسابات وثانيا تكلمنا على القوائم المالية وفي المبحث الثالث عرضنا الدراسات السابقة.
- **الفصل الثاني:** قمنا بدراسة الميدانية في مكتب لمحافظ حسابات بحيث قسمنا الفصل إلى مبحثين.

عاشرا: حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** مكتب محافظ حسابات في ولاية ورقلة.
- **الحدود الزمانية:** كانت الفترة ممتدة من(**2022/05/08 إلى 2022/05/22**.

الفصل الأول

الإطار العام لمحافظ الحسابات و القوائم المالية

بعد التطور الذي يسدوا العالم في كافة المجالات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية وبهذا لايخفى علينا أن نرى التطور السائد في مجال مهنة المراجعة وذلك في ظل انفصال الملكية عن الإدارة، ومن خلال هذه التطورات لزم على ملاك المنشأة من وجود رأي مهني مستقل بخصوص عمل إدارة منشآتهم وهذا باللجوء على وضع مراجعة قانونية لمختلف أعمال إدارة المؤسسات الاقتصادية وغيرها عن طريق الهيئات الخاصة والقوانين الدولية والمحلية التي تنظم هذا العمل.

ونظرا لتعدد الشركات الاقتصادية وأشكالها القانونية أصبحت مهنة المراجعة تلتفت إلى أدق التفاصيل مما أدى إلى التطوير في الإجراءات والوسائل بغية إيصال النتائج للأطراف ذات المصلحة، وبعد أن كان سابقا هدف المراجعة مابني على اكتشاف الغش والأخطاء والتلاعبات أصبح الآن يرتكز على كتابة تقرير يوضح إن كانت القوائم المالية للمؤسسة تطابق صورة نتائج العمليات في نفس الفترة، ويجرى هذا التقرير من قبل محافظ الحسابات الذي سنتكلم عليه في هذا الفصل في مبحثين لإطاره المفاهيمي والقانوني في الجزائر وتجدر الإشارة أيضا لمبحث ثالث نعرض فيه بعض الدراسات السابقة لنفس الموضوع.

- **المبحث الأول: إطار مفاهيمي والقانوني لمحافظ الحسابات**
- **المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية ومكوناتها**
- **المبحث الثالث: عرض بعض الدراسات السابقة**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمحافظ الحسابات

من خلال هذا المبحث سوف يتم تحديد بعض المفاهيم المهمة حول محافظ الحسابات وبعض التنظيمات القانونية لمهنة محافظي الحسابات بحيث حاولنا تقسيم ها المبحث إلى عدة مطالب والتي تنقسم بدورها لعدة فروع.

المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات وخصائصه

بحيث يوجد لمحافظ الحسابات عدة تعاريف وخصائص نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: تعريفه

يمكن تعريف محافظ الحسابات في الجزائر حسب القانون التجاري الجزائري وحسب القانون 10-01 الذي ينظم مهنة محافظ الحسابات والخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد، ومن خلال القانون التجاري على النحو التالي:

- حسب المادة 29 من قانون 10 - 01 المؤرخ في 29 جوان 2010 فإن محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية وبإسمه الخاص وتحت مسؤولية مهمة المصادقة على مسحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومدى مطابقتها للأحكام والتشريعات المعمول بها[1].
- ويعرف أيضا محافظ الحسابات حسب المادة 715 مكررة من القانون التجاري بالجزائر على أنه: "الشخص الذي تتمثل مهمته الدائمة باستثناء أي تدخل في التعمير، في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية الشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها، كما يدفق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها، ويصادق على النظام الجود والموازنة وصحة ذلك"[2].

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن أن نستخلص أن محافظ الحسابات هو شخص يقوم بعمله بشكل مهني لإبداء رأيه بشكل فني محايد وهذا بمراجعة وفحص كشوفات المؤسسات ويقدمها لمن يهمه الأمر تحت مسؤوليته طبقا للأحكام القانونية المعمول بها.

الفرع الثاني: خصائص محافظ الحسابات

أولا- الاستقلالية والموضوعية

يمكن تصور المراجع في المؤسسة في مكانة الحكم في مقابلة رياضية، فليس على الحاكم حساب الأهداف أو النقاط ولا المشاركة في المقابلة، فمهمته هو فقط ضمان تحكيم عادل للعبة.

وبالتالي على محافظ الحسابات أن يمتنع من التدقيق في المؤسسات التي يرى فيها مصلحة بأي شكل من الأشكال أو وجود صلة قرابة أو غيرها.

---

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون 01/10، العدد42. المادة 22، ص7.

[2]- مسيلي سمية، فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية قوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة مسيلة، سنة 2018، ص8

ثانياً– الكفاءة المهنية

مراجعة الحسابات تستدعي من محافظ الحسابات تنفيذ المهمة بكل اهتمام ودقة، بهدف إنشاء أساس متين للإصدار الحكم والقرار النهائي للمراجعة، وحتى يتمكن المراجع من ممارسة مهنته لابد أن يتوفر على:

- شهادات يعرضها القانون لتبرير كفاءاته.
- التسجيل في جدول المنظمة الوطنية خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحامين المعتمدين.

وأمام هذه الشروط المهنية، على المراجع أن يختار المهام التي هو قادر على تحملها، علميا وعمليا، معنى آخره لمحافظ الحسابات له أحق أرفض الوكالة (Le Mandat) لتنفيذ مهمة مراجعة في مؤسسات ليست بمستواه المهني.

ونشير إلى أن إحدى العناصر التي تضمن الكفاءة في تحقيق مهام المراجعة، هي وجود تنسيق بين المراجعين ضمن مجموعة أو شركة خاصة بمحافظي الحسابات، حيث تتعدد وتتنوع الكفاءات حسب الاختصاصات مما يسمح بالسيطرة والتحكم أكثر في عمليات التدقيق والفحص، شرط أن يعاد النظر باستمرار في طريقة العمل والتنظيم المعمول به.

ثالثا– سر المهنة

إن الاحتفاظ بسر المهنة يعتبر ميزة أساسية للتعامل مع المؤسسات أو العميل، فمن المعلوم أن محافظ الحسابات يطلع ويكشف على جميع المعلومات التي براها ضرورية للمراجعة، الشيء الذي يؤدي إلى التعرف على معطيات ومعلومات سرية خاصة بالمؤسسة، غير أنه ليس على محافظ الحسابات استغلال تلك المعلومات لصالحه أو لصالح غيره، فهو ملزم بالكتمان والمحافظة عليها، إلا إذا ألزمه القانون إفشاء سر معين.

رابعاً– العلاقة مع زملاء المهنة

إن على محافظ الحسابات في المؤسسة المحافظة على العلاقات الحسنة مع زملائه في المهنة، فذلك جد مهم خاصة عندما يعوض أو يتم تعويضه محافظ حسابات آخر في المؤسسة (نقل المعلومات)، كما أنه قد يحتاج إلى مساعدات من مكاتب أخرى من نفس المهنة.

وبناءا على ذلك، فتصرف محافظ الحسابات مع الآخرين من نفس المهنة يكون كما يريد أن يتصرف الآخرين معه بالصراحة والصدق والاعتبار والاحترام[1] .

[1]– إبراهيم منانة، دور محافظ الحسابات في تعزيز الموثوق ية في قوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،جامعة الوادي، سنة2015، ص11،12، 13،14.

المطلب الثاني: مهام محافظ الحسابات

وضعت مهام محافظ الحسابات في المواد 23،24 من القانون 10 – 01 الصادر بتاريخ 29جوان 2010 كما يلي:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
- بفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات نظام الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة أمجلس المديرين أو المسيرة .
- بقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها أو المؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو أطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.
- المصادقة على الحسابات المدمجة أو الحسابات المدعمة، من حيث صحتها وانتظامها وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

ويترتب عن مهام محافظ الحسابات حسب المادة 25 من القانون 10 – 01 مايلي:

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورها الصحيحة، أو عند الاقتضاء رفض المصادقة مع تقديم التبرير على ذلك.
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات.
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمسة الأخيرة والنتيجة حسب الأسهم أو حسب الحصة الاجتماعية.
- تقرير خاص حول إجراءات نظام الرقابة الداخلية المعمول به داخل المؤسسة .
- تقرير خاص حول ملاحظة تحديد محتمل على استمرار الاستغلال[1].

[1] – الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42، مرجع سابق، ص 7

المطلب الثالث: المعايير المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات

سوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلى معايير المتعارف عليها المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات فمنها ما يعتبر عاما ومنها ما يتعلق بالعمل الميداني وكذا معايير إبداء رأيه في شكل تقارير.

أولا– المعايير العامة

أ. معيار التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية: بحكم المهام المسلطة على محافظ الحسابات إبان عملية المراجعة، بات من الأجدر على هذا الأخير أن يكون في مستوى هذه المهمة سواء من ناحية التأهيل العلمي أو المؤهلات العملية والكفاءة المهنية المطلوبة للإيفاء التام والكفاءة هذه المهمة، فحسب النصوص الجزائرية المنظمة لهذه المهنة تشترط الراغب في الحصول على الاعتماد كمراجع للحسابات الشروط التالية:

- أن يكون حاصلا على شهادة الليسانس في المالية أو في العلوم التجارية تخصص محاسبة أو مالية أو في فروع أخرى زائد شهادة ميدانية في المحاسبة.
- أن يكون قد حصل التربص كثير محاسب لدى مكتب الحرة المحاسبية أو لديه (10) سنوات خبرة فعلية في ميدان التخصص.

وفي الأخير نشير إلى أن هذه الشروط قد لا تكون كافية للحكم على المراجع بالكفاءة المهنية المطلوبة، لذلك ينبغي أن تنظم ملتقيات دورية وندوات وتربصات ميدانية يستطيع المراجع من خلالها تنمية قدراته الفكرية والعلمية والميدانية على حد سواء، وتمكنه من الإيفاء متطلبات معيار التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية.

ب. معيار الاستقلالية: يسعى مستعملو المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية الموجه لها للحصول على معلومات ذات مصداقية للاعتماد عليها في اتخاذ قرارات مستقبلية، إذ أن تحديد مدى الاعتماد على هذه المعلومات يكون على أساس استقلالية المراجع، لذا ينبغي توفر النقاط التالية :

- عدم وجود مصالح مادية للمراجع في المؤسسة التي يقوم بمراجعتها وأن لا تكون لأحد أقاربه مصالح من نفس النوع، لأن وجود ذلك قد يؤثر على استقلاليته في إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية الختامية.
- استقلال المراجع في إعداد برنامج المراجعة وخطوات العمل وحجم العمل من خلال المفردات الواجب فحصها وكذا الأجزاء المراد مراجعتها من نظام المعلومات المحاسبية ككل.
- استقلال المراجع في مجال فحص جميع المستندات والبيانات والسجلات والوثائق واختيار حجم العينة المراد فحصها من مجموع المفردات.
- الاستقلالية في إعداد وكتابة التقرير الواضح لعملية الفحص والتحقق من عناصر نظام المعلومات المحاسبية مع إظهار كافة الحقائق التي تم اكتشافها إبان عملية الفحص وإعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية.

ت. معيار بذل العناية المهنية اللازمة: يعني أن يقوم المراجع ببدل العناية المهنية والجهود الممكنة والمناسبة من بداية عملية المراجعة إلى غاية الانتهاء منها.

يمكن تحديد الشروط عامة يجب توافرها في المراجع بغية الوصول إلى العناية المهنية المطلوبة وهي:

- محاولة الحصول على أنواع المعرفة المتاحة بغية التنبؤ بالأخطاء غير المنتظرة.
- الأخذ بعين الاعتبار الظروف الغير العادية في برنامج المراجعة من أجل الحذر عند فحص العناصر المرتبطة بها.
- التقييم العميق لنظام الرقابة الداخلية بغية تحديد مواطن القوة والضعف الذي قد يستغل الحدوث تلاعبات وغش ولا يمنع حدوث أخطاء.
- العمل على إزالة الشكوك أو الاستفسارات المتعلقة بالمفردات ذات الأهمية النسبية في إبداء الرأي.
- العمل باستمرار من أجل تطوير مجال سيرته المهنية[1].

في نهاية المعايير العامة تشير إلى أن معيار الاستقلال مع معيار بذل العناية المهنية وتوافر التأهيل العلمي والعملي تعتبر من أهم معايير المراجعة المتعارف عليها، حيث أن أي خلل في هذه المعايير الثلاثة سيؤثر على المعايير الأخرى للمراجعة.

ثانيا: معايير العمل الميداني

إن الصنف الثاني من معايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS) يعرف "بمعايير العمل الميداني" و "معايير الأداء المهني"، كونها ترتبط بتنفيذ عملية التدقيق، وكما هو موضح في الشكل السابق يمكن تناول خطوات تنفيذ تلك العملية في النقاط التالية

- **التخطيط والإشراف:** بناء على المعيار الرابع من معايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS) والذي يعتبر أول معيار في معايير العمل الميداني، فإنه يتعين على مدقق الحسابات وضع خطة أو يعرف ب"برنامج التدقيق"، مع ضرورة الإشراف المناسب على تنفيذ هذا البرنامج وهذا لضمان سير الحسن لتنفيذ مهمة التدقيق، مع مراعاة أنت يتصف ذلك البرنامج بالمرونة،
- **الفهم الكافي للرقابة الداخلية:** يجب على مدقق الحسابات وفقا للمعيار الثاني من معايير العمل الميداني أن يقوم بدراسة النظام المطبق داخل المؤسسة محل التدقيق أو ما يعرف بنظام الرقابة الداخلية، وتقييم هذا النظام يتطلب معرفة الإجراءات والأساليب الموضوعة والتأكد من تطبيقها الفعلي داخل المؤسسة.

[1] – محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي، المراجعة الداخلية وتدقيق الحسابات(الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية 2006،ص39،53

- **جمع أدلة التدقيق الكافية:** يحتاج مدقق الحسابات في تنفيذ مهمة التدقيق إلى جمع الأدلة والإثباتات التي تمثل الأساس الذي يبني مدقق الحسابات رأيه عليها، لذا فقد أكد المعيار الأخير من معايير العمل الميداني على ضرورة الحصول على أدلة وقرائن جديرة بالثقة عن طريق المعاينة، الملاحقة، التحريات، المصادقات وغيرها، ويجب على مدقق الحسابات تقييم تلك الأدلة على أساس خبرته وتقديره المهني.

تبرز أهمية معايير العمل الميداني في اهتمامها بالخطوات العريضة التي من شأنها أن تحقق أهداف عملية التدقيق، إذ جعلت أول خطوة في تنفيذ عملية التدقيق هي وضع برنامج لتنفيذ عملية التدقيق بالتركيز على عنصر الوقت والذي يعتبر المحدد الرئيسي لعملية التدقيق والذي يحتم على مدقق الحسابات فهم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق لكي يتمكن من تحديد نقاط القوة والضعف فيه، و الذي من شأنه أن يساعده على ضبط برنامج التدقيق من حيث توسيع أو تضييق إجراءات التدقيق أو الاعتماد على عمل المدققين الداخليين، وفي الأخير من الضروري أن يجمع مدقق الحسابات أدلة ملائمة وكافية تكون مقنعة لإبداء رأي فني و محايد حول صحة القوائم المالية.

ثالثا: معايير إبداء الرأي: وتتمثل فيما يلي:

1- يجب أن يحدد التقرير إذا كانت القوائم المالية تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموما
   - مبدأ القيد المزدوج، مبدأ ثبات الطرق المحاسبية، قابلية المقارنة، قابلية القياس.

2- يجب أن يذكر التقرير حالات عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين الفترة الحالية والسابقة لها:
   - التنويع في طرق حساب الاهتلاك.
   - المزيج المختلط المبادئ المحاسبية (عدم الثبات على استقلالية الدورة المحاسبية).
   - مخصصات مؤونة الاحتياط

3- ما لم يذكر عكس ذلك في تقرير التدقيق بعد الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية كافيا:
   - التصريح بوجود حالات الغش أو الأخطاء
   - هناك أنواع التقارير (متحفظ سلبي، امتناع)

   ما لم يكن أحد هؤلاء فإن التقرير إيجابي

4- يجب أن يحتوي التقرير بتعبير متفق عليه على رأيه الإجمالي عن القوائم المالية، أو على بعض العناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي:
   - عندما لا يمكن التعبير عن الرأي الإجمالي للقوائم، يجب أن يذكر بالتقرير أسباب ذلك.

- عندما يقترن اسم المدقق بالقوائم المالية المرفقة بالتقرير. يجب أن يحدد في التقرير على نحو قاطع إشارة إلى طبيعة عمل المراجع و درجة مسئوليته[1].

الشكل رقم(1): ملخص معايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS)

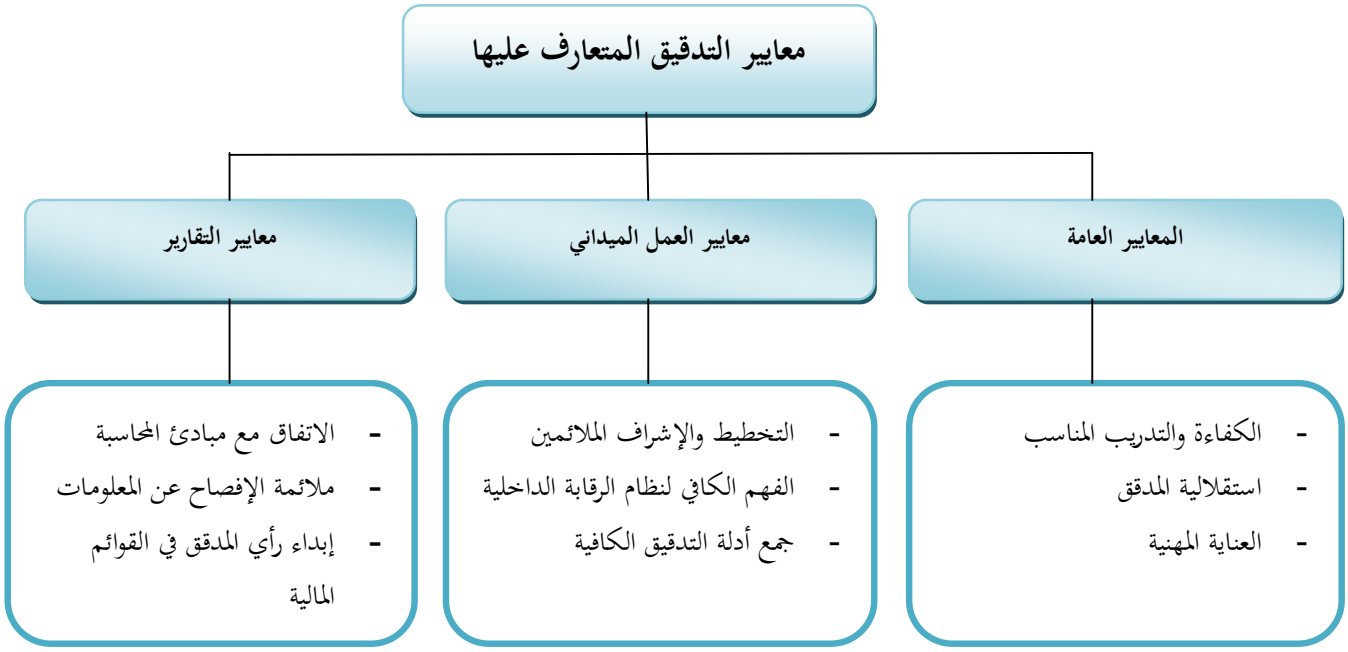

المصدر: طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007،ص 42

المطلب الرابع: تعيين وانهاء مهمة محافظ الحسابات

إجمالا فإن تعيين محافظ الحسابات يتم تحت الأشكال التالية:

الفرع الأول: تعيين محافظ الحسابات

إن الإستعانة بمراجع خارجي يعد ضرورة بغض النظر عن شكل المنشأة القانوني، حيث ينص على هذا في عقود تأسيس شركات المساهمة وشركات الأشخاص أما الشركات الفردية على الرغم من أنها غير ملزمة بهذا إلا أنها تجد نفسها محيرة بضرورة الإستعانة بخدمات المراجع القانوني كأن تلزمها بعض الجهات الرسمية بذلك أو أي جهة أخرى كالمصارف في حالة تقدمها للإقتراض منها[2].

[1]- بهلولي نور الدين، أثر معايير التدقيق الدولية في تطور مهمة التدقيق في الجزائر، أطروحة دكتورة طور الثالث: 2017، ص12، 16، 17، 18

[2]- إبراهيم منانة، مرجع سابق، ص 20

1. التعيين في النظام الأساسي (عن طريق الجمعية العامة التأسيسية):

يتم تعيين محافظ الحسابات عند تأسيس الشركة وذلك حسب المادة 26 من القانون 10- 01المؤرخ بتاريخ 29 جوان "2010 تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين المسجلين في جدول الغرفة الوطنية".

2. التعيين عن طريق المساهمين:

يعين محافظ الحسابات عن طريق الجمعية العامة العادية للمساهمين وذلك لمدة ثلاث سنوات، يختاروا من بين المهنيين المسجلين على جدول المصنف الوطني وذلك حسب ما جاءت به المادة 715 مكرر (4) من القانون التجاري المعدل.

3. التعيين عن طريق المحكمة:

التعين عن طريق المحكمة نصت عليه المادة 715 مكررة "وإذا لم يتم تعين الجمعية العامة لمندوبي الحسابات، أو في حالة وجود مانع أو رفض واحد أو أكثر من مندوبي الحسابات المعينين، يتم اللجوء إلى تعينهم أو استبدالهم بموجب أمر من رئيس المحكمة التابعة لمقر الشركة بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين."

والمادة 715 مكرر 8 تنص على ما يلي: "يجوز لمساهم أو عدة مساهمين يمثلون على الأقل عشر (1/10) رأس مال الشركة في الشركات التي تلجأ علنية للادخار، أن يطلبوا من العدالة، وبناء على سبب مبرر، رفض مندوب أو مندوبي الحسابات الذين عينتهم الجمعية العامة"،

وإذا تمت تلبية الطلب، تعين العدالة مندوبا للحسابات ويبقى هذا الأخير في وظيفته حتى قدوم مندوب الحسابات الذي تعينه الجمعية العامة[1].

4. مدة العهدة:

حدد المشرع الجزائري مدة العهدة محافظ الحسابات في المادة 27 من القانون 10-01 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010 والتي تنص على مايلي:

تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث (3) سنوات قابلة للتحديد مرة واحدة.

لا يمكن تعيين محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث (3) سنوات ، في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين (2) متتاليتين، يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية بذلك، وفي هذه الحالة لا يتم تحديد عهدة محافظ الحسابات[2].

الفرع الثاني: موانع تعيين محافظ الحسابات

إن ضرورة الاستقلالية والحياد التي يتوجب توفرها في محافظ الحسابات، أوجبت وضع ضوابط قانونية لحماية ممارسي

[1]- أمال يخلف، المراجعة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر2002، ص106

[2]- الجريدة الرسمية، مرجع سابق، العدد 42 ، ص11

هذه المهنة وضمان مصداقية عملهم، وهكذا فقد جاء في أحكام المادة 175مكرر من القانون التجاري عدم إمكان تعيين مراجع للحسابات بالنسبة للأشخاص الذين يكونون في الوضعيات التالية :

- الأقرباء والأصهار حتى الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمون بالإدارة، وأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة الشركة.
- القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة للشركات التي تملك عشر (1/10) رأسمال الشركة أو إذا كانت هذه الشركة نفسها تملك عشر(1/10) رأسمال هذه الشركات
- أزواج الأشخاص الذين يتحصلون بحكم نشاط دائم غير نشاط مندوب الحسابات أجزا أو مرتبا، إما من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو من مجلس المراقبة.
- الأشخاص الذين كانوا قائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس الرقابة أو مجلس المديرين في أحل (5) سنوات إبتداءا من تاريخ إنهاء وظائفهم[1].

لنفس الأهداف، المادة 65 من القانون 10-01 حددت حالات التنافي العامة التي يمنع فيها ممارسة مندوبية الحسابات وهي:

- القيام مهنيا بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين.
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو مهمة الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها.
- ممارسة وظيفة مستشار حياتي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها.
- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث (3) سنوات من انتهاء عهدته.

الفرع الثالث: شروط الالتحاق بمهنة محافظ الحسابات:

حسب المادة 8 من القانون 10-01) يجب أن تتوفر الشروط الآتية لممارسة مهنة محافظ الحسابات:

1- أن يكون جزائري الجنسية.
2- أن يكون حائز على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها.
3- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
4- أن لا يكون قد صدر في حقه بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
5- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية و أن يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

[1]- أمال يخلف، مرجع سابق، ص107

6- أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 6 من القانون "10- 01" أقسم باسم العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام و أتعهد أن اخلص في تأدية وظيفتي و أن اكتم سر المهنة و اسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد"

فيشترط كذلك في شركات محافظة الحسابات والتي تتضمنها كل من المواد 46، 48 50، 51، 52 كما يلي:

أ. يمكن لمحافظي الحسابات أن يشكلوا شركات أسهم أو شركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة باستثناء الأشكال الأخرى للشركات، الممارسة مهنتهم، شريطة أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية.

ب. تؤهل شركات الأسهم أو ذات المسؤولية المحدودة أو التجمعات المذكورة سابقا، لممارسة مهنة محافظ الحسابات عندما يشكل الأعضاء في الغرفة الوطنية المسجلون بصفة فردية في الجدول بصفة محافظي الحسابات ثلثي(2/3) الشركاء على الأقل، و يمتلكون على الأقل ثلثي (2/3) رأس المال – تدعى الشركات أو التجمعات المذكورة في الفقرة السابقة شركات محافظة الحسابات

ج. يشترط في الثلث (1/3) الشريك الغير المعتمد و غير المسجل في الجدول، أن يكون جزائري الجنسية و حاملا شهادة جامعية و له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة.

د. للحصول على الاعتماد، يجب على شركات الأسهم و الشركات ذات المسؤولية المحدودة و التجمعات ذات المنفعة المشتركة المشكلة لممارسة مهنة محافظ الحسابات، زيادة على ذلك أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

- أن يرتبط انخراط أي شريك جديد أو أي عصر فيها بالموافقة القبلية إما للجهاز الاجتماعي المؤهل لذلك و إما لحاملي الحصص الاجتماعية بغض النضر عن أي حكم مخلف.
- أن تهدف لممارسة مهنة محافظ الحسابات.
- أن يسيرها أو يديرها الشركاء المسجلون في الجدول فقط.
- أن لا تكون تابعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو تجمع مصلحة.
- أن لا تمتلك مساهمات مالية في المؤسسات بمهنة محافظ الحسابات يمكن للغرفة الوطنية الترخيص بأخذ مساهمة.

هـ. عندما يختار محافظي الحسابات شكل الشركة المدنية، فإن هذه الأخيرة لا تضم إلا أعضاء المصف الوطني والغرفة الوطنية أو المنضمات الوطنية.

إلا أنه يمكن أن يكون القانونيون و الاقتصاديون أو أي شخص حامل شهادة التعليم العالي يساهم نظرا لتأهيله في تحقيق هدف الشركة المدنية، شركاه غير معتمدين وغير مسجلين في الجدول في حدود ربع (*1*/*4*) الشركاء، شريطة أن يكونوا جزائري الجنسية[1].

الفرع الرابع: أسباب إنهاء مهام محافظ الحسابات

إن أسباب توقف أداء مهام محافظ الحسابات المحدودة في النصوص القانونية يمكن حصرها في سببين:

1. **الأسباب العادية:** وتعني بما إنهاء عهدة محافظ الحسابات ويحدد ذلك بعد اجتماع الجمعية العامة عند نهاية السنة الثالثة لعهدة محافظ الحسابات.
2. **الأسباب الفجائية أو الاستثنائية:** مثل الموت، المرض، عدم القدرة على العمل، الاستقالة،...الخ، حيث نصت المادة 76 من القانون 10- 01 في حالة وفات أو شطب أو إيقاف الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد أو أية حالة أخرى بما فيها حالات حل الشركات أو شهر إفلاسها ويعين الوزير المكلف بالمالية بناء على اقتراح من رئيس مجلس المصنف الوطني أو رئيس مجلس الغرفة الوطنية أو رئيس مجلس المنظمة الوطنية، مهنيا مؤهلا لتسيير المكتب الذي تنتهي مهامه مع كتابة إجراء التصفية أو مع زوال المانع. على غرار أية مهلة أخرى فان محافظ الحسابات يمكن أن يتوقف عن ممارسة وظيفته، سواء كان السبب هو الموت أو كان محافظ الحسابات هو السبب، أو كانت المؤسسة هي السبب، أو كان حلها هو السبب، أو المنظمة التي ينتمي إليها هي السبب ويمكن تلخيص الأسباب في النقاط التالية:

- يمكن محافظ الحسابات أن يستقيل دون أن يتمكن من التملص من التزاماته القانونية، وعليه أن يقدم إشعارا بذلك قبل ثلاثة أشهر، كما يتوجب عليه أن يقدم تقريرا حول المراقبة والمعاينات التي قام بها، وهذه الاستقالة ينبغي أن لا يكون الهدف من ورائها الإضرار بالشركة.
- يمكن فسخ العقد وإنهاء مهام محافظ الحسابات لدى الشركة بواسطة الجمعية العامة في حالة وجود خطأ في تنفيذ مهمته أو لتدخله في التسيير أو بسبب مانع جسدي.
- إن اختفاء أحد طرفي العقد ويتعلق الأمر بموت محافظ الحسابات أو الحلال الشركة محل المراجعة مادي بالضرورة إلى انتهاء مهام محافظ الحسابات، لكن تصفية الشركة لا يؤدي في الواقع سوى إلى تعقيد مهام محافظ الحسابات وفي هذه الحالة لا تنتهي مهمته بشكل آني.

[1] – عديلة لموسخ، دور محافظ الحسابات في ظل القوانين الجديدة المتعلقة بمحافظة الحسابات، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،تخصص تدقيق محاسبي، في علوم التسيير، جامعة الوادي، سنة2014 ، ص54، 55

- إن الشركات التي تم ابتلاعها تفقد قانونها الأساسي و تمارس عملها تحت لواء القانون الأساسي للشركة التي ابتلعتها، وعملية الضم هذه تنهى مهام محافظ الحسابات، كما تنهى مهام هذا الأخير إذا قامت الشركة بتغيير شكلها القانوني، التحول مثلا من شركة مغفلة إلى شكل آخر.
- مبدأ كل مهنة حرة أو نشاط حر أن أي حرق للقانون أو الأحكام والقواعد المهنية بعد خطأ تأديبي يتحمل صاحبه عقوبات أدناها الإنذار وأقصاها الشعب مدى الحياة[1].

المطلب الخامس: التقرير وأتعاب محافظ الحسابات

باعتباره وثيقة مكتوبة صادرة من شخص في محايد، موضوع اعتبار وتقدير وثقة من جهات عدة تعتمد على ما جاء به من بيانات وإيضاحات، يمكن لنا تعريف هذا التقرير على أنه:

الفرع الأول: تقرير محافظ الحسابات

أولا: تعريف تقرير محافظ الحسابات

تبعا للنصوص الجزائرية، فإنه يترتب عن المهمة إعداد التقرير يتضمن الشهادة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظامية وصحة الوثائق السنوية وعند الاقتضاء رفض الشهادة التي ينبغي أن تبرر قانونيا.

كما أجازت المادة 715 مكرر 10 لمحافظ الحسابات أن يطلع مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو مجلس المراقبة، حسب الحالة كمايلي:

- عمليات المراقبة والتحقيق التي قام بها.
- مناصب الموازنة والوثائق الأخرى المتعلقة بالحسابات التي يرى إدخال تغييرات عليها.
- المخالفات والأخطاء التي تم اكتشافها.
- النتائج التي تسفر عنها الملاحظات والتصحيحات أعلاه والخاصة بنتائج السنة المالية مقارنة بنتائج السنة المالية السابقة[2].

ثانيا: أهمية التقرير الذي يقوم به محافظ الحسابات

تقرير محافظ الحسابات له أهمية كبيرة تتمثل في ما يلي:

1- توصيات الهيئات المهنية وأحكام التشريعات في البلاد المختلفة عنيت عناية خاصة بوضع حد أدنى، أو حدود دنيا للبيانات التي يجب أن يشتمل عليها التقرير.

---

[1]-أمال يخلف، مرجع سابق،ص 112

[2]- عمر محي الدين محمود، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير تخصص المالية والمحاسبة، جامعة المدية 2008، ص113

2- حرصا على ضمان جدية المراجعة وحياد رأي المحافظ وا فصاح القوائم المالية الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي.

3- ضرورة توفير بيانات أساسية معينة تسهم إسهاما إيجابيا وفعالا في ترشيد أصحاب رأس مال المؤسسة وا إداراتها والجهات التي تعنيها أمورها في الحكم على مجريات فيه وعلى نتيجة نشاطها وعلى مركزها المالي[1].

ثالثاً- معايير إعداد التقارير

يتوجب على محافظ الحسابات في إبداء رأيه التقيد بمعايير إعداد التقارير التالية :

1. معيار المبادئ المحاسبية

أ. المبادئ المحاسبية العامة

- مبدأ الاستقلالية، مبدأ الوحدة المحاسبية، مبدأ وحدة القياس النقدية، مبدأ الفترة المحاسبية،

ب. مبادئ مرتبطة بقائمة الدخل:

- مبدأ الاعتراف بالإيراد، مبدأ المقابلة بين الإيرادات والتكاليف، مبدأ الفصل بين الأرباح والخسائر العادية والأرباح والخسائر الغير العادية.

ت. مبادئ مرتبطة بالمركز المالي:

- مبدأ التكلفة التاريخية بالنسبة للأصول الثابتة.
- مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل بالنسبة للأصول الجارية.
- مبدأ إظهار الأصول الثابتة مطروح منها مجموع الإهتلاكات بصورة شكلية.
- مبدأ إظهار قيمة وطبيعة كلا من الأصول والالتزامات ورأس المال بصورة منفصلة.
- مبدأ الإفصاح الكابي في صورة ملاحظات وإيضاحات أسفل الميزانية عن معلومات لا يمكن أن ترد الميزانية.

2. معيار الثبات (التجانس):

ثبات المنشأة في تطبيق نفس القواعد المحاسبية لأعراض المقارنة ولا يتم مقارنة بين قائمتين لا تحتسب في أمس واحدة.

3. معيار الإفصاح:

[1]- هادية متوح، دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي،2012 ، ص116

الإفصاح لا يعني في تقديره أن القوائم المالية تفصح عن حقيقة المعلومات التي تحتويها بأنها صحيحة أو غير صحيحة فقط، وإنما هذا المعيار استثنائي بأن المراجع لن يشير إلى هذا المعيار إلا إذا أتضح له عدم كفاية الإفصاح، فلو أتضح للمراجع بأن الإفصاح كافي لم يذكر ذلك في تقريره، أي سكوت المراجع في تقريره عن الإفصاح يعني أن القوائم المالية تفتح بصورة واضحة وصحيحة عن المعلومات الواردة بها،

معيار الرأي:

وهو معيار يقصد به أن المراجع لابد أن يدي رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة فقط وإذا لم يقتنع فعليه ذكر الأسباب[1].

رابعاً: أنواع تقارير محافظ الحسابات

توجد أنواع كثيرة من التقارير ولكن أكثرها استعمالا هي:

1. التقرير المختصر (Abbreviated Reports)

هو الذي يرتبط دائما بالقوائم المالية ويهدف أساسا إلى تقديم الحقائق المالية بطريقة مختصرة.

2. التقرير المطول (Prologed Reports)

التقرير المطول بعد بواسطة مراجع الحسابات بناءا على طلب إدارة الشركة عندما ترغب في الحصول على تسهيلات بنكية من البنوك ومانحي الإلتمان حيث تطلب تلك الجهات معلومات إضافية وتتمثل في نشاط الشركة المالي لمدة خمس سنوات أو عشر سنوات سواء لقائمة الدخل أو المركز المالي أو قائمة التدفقات النقدية.

3. التقرير الخاص (Special Reports)

بعد هذا التقرير بواسطة مراجع الحسابات للمؤسسات والجمعيات التي لا تهدف إلى الربح والذي تعد حساباتها على الأساس النقدي مثل الجمعيات الحرية، وبعد هذا التقرير كذلك عندما تطلب إدارة الشركة بموجب تكليف عمل تقرير عن نظام المدفوعات للصندوق لديها، أو عمل تقرير خاص عن نظام الرقابة الداخلية الحالي واقتراح نظام للرقابة الداخلية جديد يكون أكثر فعالية[2].

ومن خلال أنواع التقارير السالفة الذكر يتضح أن محافظ الحسابات يمكنه أن يضمن تقاريره أربع أنواع من الرأي وهي:

أ. الرأي بدون تحفظ (رأيا نظيف):

يصدر مراجع الحسابات الخارجي المستقل رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي راجعها إذا توفرت لديه أربعة

[1]- سواد زهرة عااطف، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان، 2009، ص199، 200

[2]- محمد محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيقية الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 266، 260

شروط هي:

- أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.
- عدم وجود أخطاء تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي.
- أن يبدد المراجع أي شك أو غموض بأن قائمة الدخل والمركز المالي هي مبالغ صحيحة وتمثل واقع الشركة المالي الحقيقي.
- حصول المراجع الخارجي على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق القائم المالية النتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية السنة المالية.

ب. الرأي بتحفظ

يصدر التقرير متحفظا أو مقيدا عندما يذكر المراجع في تقريره بعض الملاحظات أو التحفظات التي يكون القصد منها لفت النظر إلى أنه لم يكن قادرا على القيام بالفحص وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، ومن الظروف أو الأسباب التي تحمل مراجع الحسابات يتحفظ في تقريره نذكر منها ما يلي:

- تحفظات تتعلق بوجود قيود على نطاق الفحص أي محدودية مجال الفحص الذي قام به.
- تحفظات تتعلق بالثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية.

ت. الرأي السلبي (المعاكس):

هو عكس التقرير النظيف، ويستخدم عادة في الأحوال التي لا تمثل فيها القوائم المالية لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي تمثيلاً عادلاً وصادقاً يتوافق مع المبادئ المحاسبة المقبولة عموما. أن يحصل على الأدلة والبراهين اللازمة التحرير رأيه المعاكس وبين ذلك في فقرة توضيحية مستقلة في تقريره.

ث. الإمتناع عن إبداء الرأي

يعني الإمتناع عن إبداء الرأي أن مراجع الحسابات لا يستطيع إعطاء رأياً فنياً عن القوائم المالية موضوع المراجعة . ويمتنع المراجع عن إبداء رأيه إذا ما واجه الحالات التالية:

- وجود قيود مفروضة على عمل المراجع تفرض عليه من طرف إدارة الشركة، وذلك بعدم تمكينه من حضور عملية الجرد، أو عدم تمكينه من الاتصال بالعملاء المدينين على مصادقات بصحة أرصدهم مع الشركة موضع المراجعة.
- وجود أحداث مستقبلية تؤثر على الحسابات،.

- في حالة قيام زميل آخر للمراجع الرئيسي بمراجعة بعض القوائم المالية، ففي هذه الحالة يمتنع عن إبداء الرأي عليها[1].

الفرع الثاني: أتعاب محافظ الحسابات

تحدد الأتعاب عادة من طرف الجهة التي قامت بالتعيين بالاتفاق مع محافظ الحسابات، حيث تقوم بذكر الأتعاب في العقد المبرم بين العميل ومحافظ الحسابات بالإضافة للخدمات المطلوبة والمدة الزمنية التي يعطيها العقد، حيث تناولت المادة 37 من القانون 10- 01 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010 أتعاب محافظ الحسابات حيث كان نص المادة كما يلي:

تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات، أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته.

لا يمكن محافظ الحسابات أن يتلقى أي أجرة أو امتياز مهما يكن شكله باستثناء الأتعاب والتعويضات المنطقة في إطار مهمته.

ولا يمكن احتساب الأتعاب، في أي حال من الأحوال، على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أو الهيئة المعنية[2]."

ومن العوامل التي يعتمد عليها في تحديد أتعاب محافظ الحسابات لقاء أداءه لمهامه مايلى :

1. حجم الشركة وطبيعة نشاطها.
2. نظام الرقابة الداخلية المطبقة، بحيث أن النظام الجيد الكفء يؤدي إلى تقليل الأخطاء الجوهرية، وبالتالي تضييق مدى الإجراءات التي يقوم بها المراجع ومن ثم زمن وجهد المراجع مما يقلل من تكلفة المراجعة.
3. درجة الآلة المستخدمة في النظام المالي وتعقد عمليات الشركة وبالتالي ضرورة وجود تخصصات مختلفة لإتمام عملية المراجعة مما يؤدي إلى زيادة التكلفة.
4. درجة المخاطر من وجهة نظر المراجع حيث أن زيادتها نادي التوسيع نطاق الإجراءات وبالتالي زيادة الوقت المستغرق في عملية المراجعة وارتفاع التكلفة، والجدير بالذكر بأن درجة المحاصر تناسب عكسيا مع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

[1]- سرايا محمد السيد، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 68، 69

[2]- الجريدة الرسمية، العدد42، مرجع سبق ذكره، المادة 37، ص8

5. استخدام أسلوب العينات الإحصائية في عملية المراجعة والذي يساعد في سرعة إنجاز العمل ومن ثم تقليل تكلفة عملية المراجعة، ويتم استخدام أسلوب العينات الإحصائية في ظل وجود نظام الرقابة الداخلية كفؤ وفعال[1] .

المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية ومكوناتها وأهدافها

يوفر نظام المعلومات المحاسبية عددا من المخرجات أو التقارير لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج الوحدة ومن داخلها، حيث تهتم المحاسبة المالية كنظام فرعي النظام المعلومات المحاسبية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية، التي تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين، هذا بالإضافة إلى كونها ذات منفعة لإدارة الوحدة الاقتصادية بمستوياتها المختلفة.

المطلب الأول :تعريف وخصائص القوائم المالية ومكوناتها

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة، ووسيلة من وسائل الحصول على المعلومات اللازمة للمستفيدين منها، وفيما يلي نستعرض مفهوم القوائم المالية وأهم خصائص المعلومات الواردة فيها ثم لنصل إلى أهم أنواع القوائم المالية.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

هناك الكثير من التعاريف عن القوائم المالية، نذكر منها:

- تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية التوصيل المعلومات المحاسبة للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية.[2]
- عبارة عن بيانات تفصيلية وإجمالية أساسية لجمع عناصر المعاملات والأنشطة في المشروع، تعرض في مجموعة كشوف محاسبية وفق مواصفات معينة بموجب المعايير المحاسبية ويعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات والأنشطة الاقتصادية والمالية التي ينفذها المشروع خلال الفترة محددة (ربع سنة، نصف سنة، سنة) فيتعرف القارئ من خلالها على نتيجة أعمال المشروع والتغيرات الحاصلة في مركزه المالي [3].

[1]- سواد زهرة عطاف، مرجع سابق، ص 137

[2]- بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، سنة 2014، ص 46

[3]- مراد بودياب، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة جيجل، ص42

كما يمكن القول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة الموارد المنشأة. حيث تشكل القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات وذلك بعد أن يتم تحقيقها من قبل المدقق الخارجي ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات المالية من قبل مستخدميها.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية ومكوناتها

الخصائص النوعية للقوائم المالية :هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية معيدة للمستخدمين، حيث أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يجعل القوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة، وتتمثل هذه الخصائص النوعية الأساسية في[1]:

الجدول رقم (1) الخصائص النوعية للقوائم المالية

القابلية للفهم والاستيعاب	الملائمة أو الدلالة	المصداقية والعدالة	القابلية للمقارنة
- لا تكون معقدة - يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين	- حتى تكون المعلومات مفيدة لا بد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار - تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقيمهم السابق أو تصحيحه	- يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث. - أن تكون كاملة خالية من الأخطاء والحذف حتى لا المركز المالي بشكل عادل.	قابلة للمقارنة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية لمنشآت أخرى مختلفة حتى يمكن تقيم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة في المركز المالي.

المصدر: بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، ص49

[1]- بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية

تمثل القوائم المالية المنشورة مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها الشركات المساهمة مرتبة في جداول تعد وفق مواصفات معينة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم، والمبادئ المحاسبية، وعلى أساس منطقي وبصور متسقة والتي تصنف إلى عدة قوائم منها:

1- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية):

يتم إعداد هذه القائمة في نهاية الفترة المالية للمنشأة لتوضيح المركز المالي لها في تلك الفترة ويتم إظهار الأصول في جانب والخصوم وحقوق الملكية في جانب آخر ، ومن خلال هذه القائمة يتم التعرف على أصول الشركة المتوفرة لديها وعلى الالتزامات المترتبة عليها ويتم أيضاً تحليل حجم النقدية للشركة وسرعة السيولة وقدرت الشركة على تسديد التزاماتها وغيرها

2- قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر):

يتم من خلال هذه القائمة معرفة نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة لفترة معينة، ويتم من خلالها مقارنة الإيرادات مع المصروفات المترتبة على الشركة خلال الفترة المالية المعنية.

3- قائمة الأرباح المحتجزة:

تأتي بعد قائمة الدخل وهي تمثل تسوية لرصيد الأرباح المحتجزة ويبين من خلالها التغيرات التي طرأت على حقوق حملة الأسهم وتوضح التغيرات التي حدثت بالأرباح المحتجزة بفترة مالية معينة.

4- قائمة التغير في حقوق الملكية:

يتم فيها الإفصاح عن التغيرات المختلفة في حقوق الملكية إلى جانب التغير في قائمة الدخل في صورة أرباح أو خسائر وتحديد الجوانب التي تؤثر على حقوق الملكية ليتم الوصول إلى حقوق الملكية في نهاية المدة

5- قائمة التدفقات النقدية:

يتم إعداد هذه القائمة لمعرفة التغيرات التي تحدث في النقدية خلال الفترة المالية ، ومن خلالها يتم عرض النقد ومصادرة وكيفية استخدامه خلال الفترة المالية ، وتصنف التدفقات النقدية إلى عدة أنشطة كما يلي:

- الأنشطة التشغيلية، مثل المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات ، العمولات المقبوضة ، المدفوعات النقدية للعملاء والموردين ، المدفوعات النقدية للموظفين ، المدفوعات النقدية للمصاريف
- الأنشطة الاستثمارية،ومن الأمثلة على ذلك شراء الآلات، المعدات ، الأراضي، الأسهم ...
- الأنشطة التمويلية ، ومن أمثلة ذلك زيادة رأس المال تقداً ، الحصول أو دفع قرض النقدي

ويذلك فيجب على القوائم المالية المنشورة أن تكون سهلة العرض والفهم وملائمة وقابلة للمقارنة وذات مصداقية عالية لكي تصل المعلومة للمهتمين بكل سهولة ويسر ودون أي تعقيدات وذلك لأن هناك اختلافا في أنواع المهتمين بالقوائم من حيث الإلمام بها ومعرفة بنودها بشكل ممتاز[1].

المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية

أشارت لجنه المعايير المحاسبية الدولية إلى أن الهداف القوائم المالية لست أهدافا جامدة وإنما تتأثر بالعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية المناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم وافي ضوء ذلك حدد عدد من أهداف قوائم مالية أهمها:

- توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية، ومن الضروري أن تكون القوائم المالية مفهومه بالنسبة للمستثمرين والدائنين الذين يكون لديهم أمام معقول بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والمحاسبة المالية.
- تزويد المعلومات المعيدة للمستثمرين والدائنين الأعراض التنبؤ والمقارنة والتقييم النفقات النقدية المتوقعة بالنسبة له من حيث مبلغ والتوقيت وحاله عدم تأكد المتعلقة بهذه التدفقات قائمة التدفقات النقدية، وكذلك من خلال دراسة وتقويم درجة السيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.
- يجب أن يوضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير التزامات أخرى بالإضافة إلى اثر العمليات والأحداث الاقتصادية في هذه الحقوق قائمه المركز المالي.
- يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفيه استخدامها في الشكل أصول مختلفة، معلومة تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ الأرباح في المستقبل[2].

المطلب الرابع : علاقة محافظ الحسابات في مراجعة القوائم

يلعب محافظ الحسابات أو المراجعون دورا هاما في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، فالإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية للمنشأة، وقد تقوم الإدارة في بعض الأحيان بالخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو القيام بغش لإخفاء الأداء الضعيف أو زيادة الأرباح لزيادة نصيبها من الحوافز ودعم مراكزها الوظيفية . ويمكن زيادة موثوقية القوائم المالية عندما يتم مراجعتها بواسطة طرف ثالث مستقل، وهو الطرف المعروف باسم

[1]- مثقال حمود القرالة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين ، للحصول على شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، سنة 2011، ص 28،29

[2]- المهدواني الياس ريان، دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أم البواقي، ص 20، 21

المراجع أو مراقب الحسابات والذي يقوم بفحص القوائم المالية والتعبير عن رأيه فيما إذا كانت هذه القوائم المالية تعبر عن جميع جوانبها الهامة بعدالة عن المركز المالي للمنشأة ونتائجها وأنها أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبدون هذا الرأي من المراجعين المستقلين، فإن متخذي القرارات الخارجيين قد لا يجدون وسيلة أخرى للتعرف على ما إذا كانت القوائم المالية سوف تخدم أغراضهم وأنه يمكن الاعتماد عليها

.ولذلك فإن هناك وجهة نظر اتجاه المراجعة بأنها نشاط لتقليل المخاطر والتعريف الذي يدعم هذا الرأي هو أن المراجعة هي عملية تقليل المخاطر في المعلومات إلى أدنى مستوى وتقديمها لمستخدمي القوائم المالية، إذ يمكن للشركات أن تتعرض بجملة من المخاطر مما ينعكس على المعلومات كزيادة معدلات التضخم، زيادة الضرائب، أما عن المخاطر المعلوماتية فهي احتمال أن تكون المعلومات المالية التي تنشرها منشأة ما خاطئة أو مضللة،

إلا أنه لا يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يعتمدوا على أنفسهم في تقرير ما إذا كانت التقارير المالية موثوق بها أم لا، فلا يوجد لديهم الخبرة ولا الموارد ولا الوقت للفحص آلاف الشركات للحصول على ما يبغون بشأن صحة التقارير المالية، لذلك فإن المراجعين المستقلين هم الذين يقومون بهذه المهمة (أي التصديق على مدى صحة البيانات الواردة في التقارير المالية) وهو الأمر الذي يقلل مخاطر المعلومات، وهو ما يبرز الدور الأساسي الذي تقوم به المراجعة لمستخدمي التقارير المالية[1].

[1]- إبراهيم منانة ، مرجع سابق، ص 70،71

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة ومناقشتها

سنعرض في هذا المبحث دراسات بعناوين متنوعة تخص محافظ الحسابات في ممارسة أعماله، بحيث ينقسم المبحث إلى مطلبين الأول لعرض الدراسات والثاني لمقارنة دراستنا الحالية مع مختلف الدراسات الأخرى.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

❖ **أولا: فرحات فاطمة الزهراء**، فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2016.

قامت هذه الدراسة بهدف مدى فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية أي جعل هذه القوائم تعبر على الوضعية الحقيقة للمؤسسة.

واعتمدت الباحثة في دراستها الميدانية في مكتب محافظ الحسابات على استخدام أداتي المقابلة والملاحظة لإثبات مدى فعالية محافظ الحسابات في تعزيز هذه الموثوقية.

ومن خلال هذه الدراسة توصلت إلى مجوعة من النتائج نذكر منها:

- تمتع المحافظ الحسابات بالكفاءة والاستقلالية تمكنه من إبداء رأي فني محايد للقوائم المالية خاصة عندما يكون محافظ الحسابات خارجي أي بعيد كل البعد عن المؤسسة ومحيطها مما يزيد الثقة في المعلومة المالية.
- يراجع محافظ الحسابات القوائم المالية ببعض الطرق والأساليب كالجرد الفعلي والفحص والاختبارات التي من شأنها إثبات الملكية وذلك من خلال إثباتها أيضا في السجلات المحاسبية لمؤسسة.
- إن المهمة الرئيسية لمحافظ الحسابات هي فحص الحسابات والقوائم المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة سليمة وهذا بغرض القيام بإعداد تقرير يتضمن رأيه المهني على القوائم يوضع تحت تصرف مستخدمي القوائم المالية.[1]

❖ **ثانيا: مداح عبد الباسط، أ.د. مسعيدي يحي**. مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2017.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، واستعمل الباحثان الأداة المتمثلة في الاستبيان لقياس دقة البيانات والنتائج المتحصل عليها.

وتوصل الباحثان إلى العديد من النتائج من بينها أن خبرة وكفاءة المدقق لها دور كبير في اكتشاف مختلف ممارسات الفساد المالي، وأن مهنة المراجعة لها دور كبير في إضفاء الثقة على مخرجات المؤسسة[2].

---

[1]- فرحات فاطمة الزهراء، فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية، دراسة ميدانية في مكتب محافظ حسابات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة،السنة الجامعية 2016.

[2]- مداح عبد الباسط، أ.د. مسعيدي يحي. مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر العدد 10الجزء 03، 2017

❖ **ثالثا: مسيلي سمية،** فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2018.

وهدفت في دراستها إلى معرفة واقع مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وإبراز الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في تعزيز الثقة في القوائم المالية، ومعرفة مدى تعبير القوائم المالية عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة.

واستعملت الطالبة في دراستها الاستبيان كأداة لجمع البيانات الخاصة في العلوم الاجتماعية وهو على شكل استمارة تضمنت مجموعة من الأسئلة حول الموضوع، ومن خلاله استنتجت الطالبة أن محافظ الحسابات له دور فعال في تعزيز هذه الموثوقية، وذلك من خلال المصادقة أو عدم المصادقة على مختلف الحسابات وبالتالي يبرز الدور الذي يقوم به تجاه عمله، كما أن لمحافظ الحسابات الكفاءة المهنية والاستقلالية التي تمكنه من إبداء رأي فني محايد حول موثوقية القوائم المالية، وأيضا القوانين المنصوص عليها المتمثلة في القوانين قانون(10-01) وقوانين تجارية تساهم بشكل كبير في ضبط عمل محافظ الحسابات[1].

❖ **رابع: عبدون زهيرة،** دور مدققي الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2018.

هدفت الطالبة في هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي يؤديه محافظ الحسابات في إضفاء الشفافية والمصداقية على الكشوفات المالية وهذا من خلال تقريره الذي يبدي فيه رأيه الفني المحايد حول هاته الكشوفات.

واعتمدت الطالبة في دراستها حول المؤسسة على مراقبة القوائم المالية المفصح عنها وملاحظة أهم التقارير الخاصة بالمؤسسة وبالمحافظ الحسابات على غرار تقرير المحافظ حول أصول وخصوم المؤسسة وتقرير المحافظ حول جدول حسابات النتائج والقوائم الأخرى وأيضا التقارير الخاصة بالمؤسسة حول فروعها ونظام الرقابة الخاص بها وغيرها من التقارير.

ومن خلال دراستها توصلت إلى مجموعة من النتائج منها:

أن محافظ الحسابات له دور فعال في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية.

- يعتبر استقلال محافظ الحسابات من أهم العوامل المساعدة للوصول إلى رأي فني محايد حول مصداقية القوائم والتقارير المالية.

[1]- مسيلي سمية، فعلية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية، دراسة ميدانية لعينة من مكاتب محافظي لحسابات لولايتي المسيلة وبرج بوعريرج، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف – مسيلة– السنة الجامعية 2018.

يستعمل محافظ الحسابات طرق وأساليب مختلفة في مراجعته للقوائم وتتمثل في الجرد الفعلي للأصل وفحص كل ما من شأنه أنه يثبت وجود ملكية الأصل، كما يتأكد من صحة تقييمه وتسجيله محاسبيا وها مايزيد من درجة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية[1].

❖ **خامسا: آية غضابنة**، دور محافظ الحسابات الجزائري في تعزيز انتظام ومصداقية المعلومات المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2021.

هدفت هذه الدراسة لإبراز دور محافظ الحسابات في تكريس انتظام ومصداقية القوائم المالية، وهذا من أجل جعل المعلومات المالية وجها عاكسا لنشاط المؤسسة.

واختار الباحث الأدوات المتمثلة في تنظيم المقابلات مع المدقق الخارجي والمتمثلة في مقابلات فردية وجماعية والأخرى حرة، وأيضا قراءة مختلف القوائم المالية المتاحة، بحيث مكنته هذه الأدوات من الحكم على دور المحافظ في مهمته اتجاه التدقيق القانوني.

توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: يعتبر محافظ الحسابات محورا أساسيا لإيضاح أن القوائم لمالية تخلو من أي أخطاء أو مغالطات أو تلاعبات مشبوهة والى ذلك من اكتشافات التي يمكن أن تؤثر على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة، وأيضا بينت الدراسة أن هناك بعض العوامل تهدد استقلالية المحافظ منها التعيين والعزل، وتحديد الأتعاب، وتقديم الخدمات الاستشارية[2].

❖ **Latari samir**، ouali lamine، l'audit légal des états financiers cas d'un، universités ، en vue l'obtention du diplôme de master، société de production mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou، 2015

والهدف من هذه الدراسة هو معرفة مهمة المدقق من البحث عن صدق وانتظام البيانات المالية وعن إدراك السبل والتقنيات الكفيلة لتحقيق هذا الهدف.

من خلال دراستهما تم الاعتماد على دراسة حالة بمؤسسة إنتاج وتوزيع الكابلات الكهربائية الواقعة في بومرداس وهذا بعد تدريبهما بمكتب محافظ حسابات عن كيفية إجراء عملية التدقيق بالمؤسسة وهذا بالاعتماد على طلب الكشوفات المالية للمؤسسة وبعض التقارير معينة.

---

[1]- عبدون زهيرة،دور مدققي الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية، دراسة حالة لتقرير محافظ الحسابات لمؤسسة SARL K. TERM – بجاية –، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة ومراجعة، جامعة أكلي محمد ألحاح – البويرة– السنة الجامعية 2018.

[2]- آية غضابنة، دور محافظ الحسابات الجزائري في تعزيز انتظام ومصداقية المعلومات المالية، دراسة ميدانية في مكتب محافظ الحسابات،قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية 2021.

وفي الأخير تم استنتاج بعض النقاط منها: من خلال المراجعة القانونية للقوائم المالية تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال تقييم عمليات الرقابة الداخلية وكشف نقاط القوة والضعف والحفاظ على فعاليتهم[1].

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الفرع الأول: أوجه التشابه

بإمكان القول أن دراستنا تتفق مع هاته الدراسات في بعض الأمور نذكر منها:

- أن كل الدراسات السابقة وأيضا الحالية أشارت إلى مهنة المراجعة وتدقيق الحسابات وذكر مختلف القوانين المعمول بها.
- أن جميع الدراسات السابقة والحالية التمست الدور الفعال الذي تقوم به مهنة المراجعة في تدقيق الحسابات وتبيان مدى مساهمتها في الحكم على سلامة الكشوف المالية.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

وبهذا نستطيع القول أن دراستنا كانت ناحية الاختلاف:

- تمت دراستنا في مكتب لمحافظ حسابات لمتابعته في كيفية عمل إجراءات عملية التدقيق وكيفية إصداره للتقارير.
- اعتمدنا في دراستنا على أسلوب المقابلة بتحضير مجموعة من الأسئلة لها علاقة مباشرة بالموضوع والإشكالية الموضوعة.
- اعتمدت بعض الدراسات على دراسة ميدانية باستخدام الاستبيان كأداة للدراسة، أما الدراسة الحالية فاعتمدت على منهج دراسة الحالة في مكتب محافظ حسابات والمقابلة لتحصيل بعض المعلومات.

[1] -Latari samir, ouali lamine, l'audit légal des états financiers cas d'un Société de production, en vue l'obtention du diplôme de master, universités mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2015

خلاصة الفصل

من خلال ماسبق تم عرض مختلف المفاهيم والقوانين التي تنظم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر، وتتمثل المهمة الرئيسية لمحافظ الحسابات في فحص الحسابات السنوية للمؤسسة محل المراجعة والتحقق من تطبيق المبادئ والمعايير والإجراءات بالطريقة السليمة ويكون الغرض من القيام بهذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني اتجاه القوائم المهنية، وبالتالي فان مهنة المراجعة تعتبر من المهن العريقة في الدول المتقدمة فهي تعمل على خدمة الاقتصاد الوطني بصفة عامة وتساهم كذلك في تنمية المجتمعات وهذا مما تؤديه من حماية الاستثمارات والمال العام والخاص من مراقبة واكتشاف الغش والأخطاء والتلاعبات.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية بمكتب محافظ الحسابات

تمهيد

تتقمص مهنة المراجعة دور هام في بيئة المؤسسات الاقتصادية وتخضع لضغط كبير من قبل مستخدمي القوائم المالية النهائية، بحيث تزيد الضغوط على محافظ الحسابات بطبيعته كعنصر محايد بين الإدارة والملاك لمحاولته بعث الثقة والمصداقية في لقوائم المالية.

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري الخاص بالإطار المفاهيمي والقانوني لمحافظ الحسابات سنتطرق في الفصل الثاني إلى الجانب التطبيقي الذي سنقوم بربطه بموضوع دراستنا المتعلقة بدور محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية في القوائم المالية.

ومن خلاله سنقوم بدراسة ميدانية في مكتب يخص محافظ حسابات لعمل مقابلة من شأنها أن تقدم الإضافة المرجوة لإثراء الموضوع.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين وهما كالتالي:

- **المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات**
- **المبحث الثاني: مراحل القيام بالمهمة وإعداد التقرير النهائي**

المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات

سنقوم بهذا المبحث التركيز على الطرق المستعملة لجمع المعلومات وعرضها وعلى الأدوات والأساليب الممكنة.

المطلب الأول: تعريف مكتب محل الدراسة

هو مكتب محاسبة يقوم بتقديم مجموعة من الخدمات في مجال المحاسبة و المالية و الجبائية إنشاء بموجب اعتماد صادر عن وزارة المالية سنة 2018 لمالكه الأستاذ عماري سليم يقع المكتب في حي بني ثور ورقلة. وهو عبارة عن مؤسسة مهنية خاصة بتقديم الخدمات. يتكون من مجموعة من الوسائل المالية و المادية والبشرية.

الوسائل المالية للمكتب:

قدر رأس مال المكتب بمبلغ 1.000.000,00 دج خصص المبلغ لتغطية مصاريف إنشاء مكتب كما خصص للمكتب مبلغ 200.000,00 دج لتغطية المصاريف الدورية ووضعه في صندوق المكتب.

هذا وتتمثل الوسائل المادية للمكتب في: أربع مكاتب وغرفة وأرشيف ومطبخ وحمام على مساحة إجمالية قدرة بين 100م^2 مجهز بكل معدات والتجهيزات اللازمة للقيام بممارسة النشاط، كما يعتمد المكتب على برامج خاصة بمجال المحاسبة و المالية.

أما عن الوسائل البشرية فبلغ عداد الموظفين في المكتب 4 أفراد يشغلون المناصب الآتية:

– مدير المكتب، مسير المكتب، سكريتاريا، محاسب كما يشغل المكتب منصبين لطلبة التكوين المهني و التمهين في تخصصات المحاسبة وأمين المكتب.

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها المكتب

للمكتب أربعة أنشطة المحاسبة و الجباية والأعمال الإدارية ومحافظة الحسابات والخبرات القضائية:

1. **المحاسبة والجباية**

❖ **الأعمال المحاسبية:**

- مسك محاسبة الشركات، المقاولين، الحرفيين، والتجار ....
- إعداد الميزانية الجبائية والميزانيات التقديرية

❖ **التصريحات الجبائية والشبه الجبائية:**

- إعداد وفتح الملف الضريبي
- إعداد وفتح ملف والسنوية

- التصريحات الجبائية G12– G50.....
- التصريحات الشبه الجبائية الشهرية والسنوية

❖ **الموظفين:**

- متابعة ملفات العمال للمؤسسات الخاصة والتصريح بالعمال
- استخراج كل الوثائق الخاصة بالعمال (عقود العمل، شهادة العمل، ATS.....الخ)
- تسيير وإعداد الأجور
- إعداد النظام الداخلي والاتفاقية الجماعية الخاصة بالمؤسسات

❖ **حل النزاعات** :

- المساعدة في حل النزاعات مع مصالح
- المساعدة في حل النزاعات مصالح السجل التجاري
- المساعدة في حل النزاعات الضرائب

2. الأعمال الإدارية

- استخراج السجل التجاري
- تعديل السجل التجاري
- شطب السجل التجاري

❖ **أعمال أخرى:**

- إعداد شهادة التأهيل والتصنيف Qualification
- المساعدة في إعداد دفاتر الشروط والاتفاقيات
- إعداد الوضعيات والفواتير
- استخراج الرقم الجبائي NIF
- استخراج الرقم التعريف الإحصائي

❖ **الاستشارات**

- الاستشارات المحاسبية والمالية
- الاستشارات الجبائية
- الاستشارات الإدارية والقانونية
-

3. محافظة الحسابات

❖ **الاستشارات**

- المساعدة والمشورة في إنشاء الشركات
- المساعدة والمشورة في توسيع الشركات
- المشورة و المساعدة في الاستحواذ أو اندماج الشركات

❖ **التقارير**

- إعداد تقرير محافظ الحسابات للشركات
- إعداد تقرير زيادة أو خفض رأس مال للشركات
- إعداد تقارير المالية للجمعيات
- إعداد التقارير المالية للنوادي الرياضية
- إعداد التقارير المالية للجان الخدمات الاجتماعية
- إعداد التقارير النشاط للمؤسسات والشركات
- التصريحات
- إعداد التصريحات بالحسابات الاجتماعية للشركات

❖ **التسيير**

- إعداد ومراجعة العقود
- إعداد وتسير الاجتماعات الخاصة بمجلس الإدارة والجمعية العامة
- المساعدة في التسيير
- حل الشركات وشطب السجل التجاري
- تصفية الشركات
- الخبرات القضائية: إنجاز جميع الخبرات القضائية المطلوبة من المحاكم والمجالس القضائية

4. المساعدات التي يقوم بها المتكون:

- إعداد الوضعيات والفواتير
- استخراج الرقم الجبائي NIF
- استخراج الرقم التعريف الإحصائي NIS
- التصريحات الجبائية G12 -G50

- التصريحات الشبه الجبائية الشهرية و السنوية
- استخراج كل الوثائق الخاصة بالعمال (عقود العمل، شهادة العمل، ATS.....الخ)
- تسيير وإعداد الأجور

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للمكتب

كما يمثل الشكل الموالي الهيكل التنظيمي للمكتب

الشكل رقم(2) الهيكل التنظيمي للمكتب

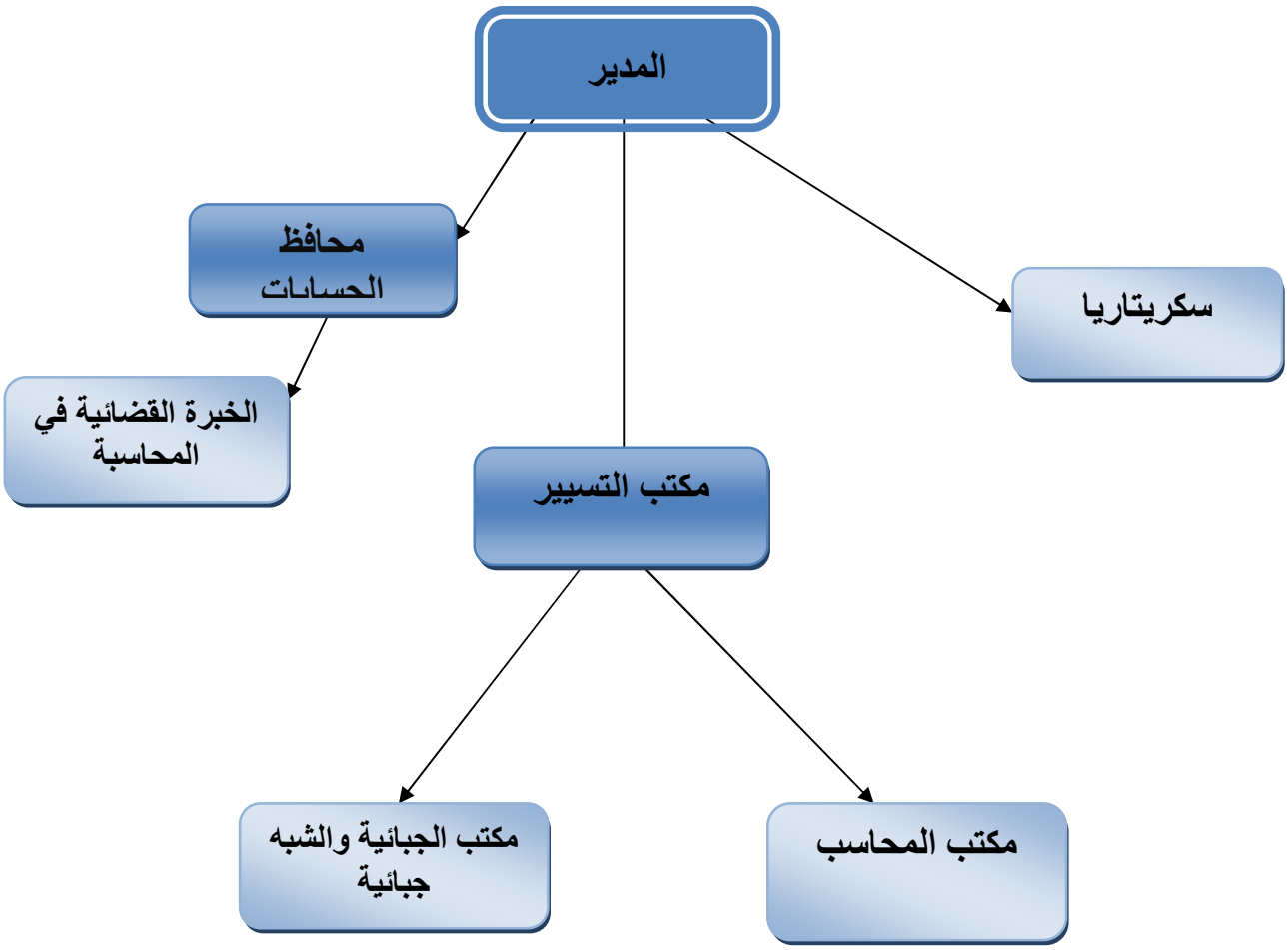

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف المحافظ

المبحث الثاني: مراحل القيام بالمهمة وإعداد التقرير النهائي

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى إجراءات الأولية التي يقوم بها محافظ الحسابات المعني لتدقيق مؤسسة محل التدقيق وانتهاء بإعداد التقرير النهائي، وهذا بعد قبول التوكيل بها.

المطلب الأول: مراحل القيام بالمهمة

أولا: التعرف على المؤسسة

وهي محاولة أخذ صورة عامة على المؤسسة من قبل محافظ الحسابات وهذا قبل قبول أو رفض التوكيل في تقرير المصادقة وتتمثل مختلف إجراءات التعرف فيما يلي:

- ❖ معرفة الشكل القانوني من القانون التجاري والقرار الذي تعينت به
- ❖ معرفة قرار تعيين المدير زائد أعضاء مجلس الإدارة زائد النظام الداخلي للمؤسسة
- ❖ أيضا معرفة معايير والمراحل العمل داخل المؤسسة
- ❖ معرفة نوع النشاط المؤسسة والسجل التجاري
- ❖ ملاحظة الهيكل التنظيمي لها
- ❖ ملاحظة النظام الرقابي للمؤسسة

ثانيا: تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة x

يعتمد محافظ الحسابات في إعداد تقرير تقييم نظام الرقابة بالمؤسسة محل التدقيق على عدة إجراءات نذكر أهمها:

1. **مراقبة السجلات القانونية** : من خلال التقرير الذي قدمه محافظ الحسابات لاحظنا أنه يقوم بمراجعة جميع السجلات التي تقدمها المؤسسة سواء كانت التي تؤشر من طرف المحكمة أو من طرف مفتشيه العمل، حيث يقوم بمراجعة و ثبوتية التأشير بالإضافة إلى مراجعة تعبئة هذه السجلات قانونيا و هذا ما يزيد من قوة المؤسسة في مسك محاسبة منتظمة.
2. **مراقبة الجرد المادي** : تبعا لما تقدم به محافظ و ذلك بعد مراجعته للقوائم المالية و ووثاق المؤسسات التي قام بها بمراجعتها تبين أهمية مراجعة عملية الجرد المادي للمؤسسة و أهمية مطابقته مع الجرد المعنوي (ما هو موجود من مخزونات و تثبيتات في القوائم المالية للمؤسسة)، و هو ما يعطي لنا الصورة الواضحة للمؤسسة من خلال مطابقة الجرد المادي و المعنوي وهذا ما قام به المحافظ فعلا في تقريره وهو الذي يولي له أهمية كبيرة.

3. **الحسابات النقدية** : الأهمية الكبيرة التي يوليها محافظ الحسابات لوجود المقاربة البنكية و التي تعطي الصورة الحقيقة عن وضعية المالية لأي كيان اقتصادي، كان من شأنها تقييم نظام الرقابة بصورة فعلية مع التأكد من مقاربة الصندوق وهو موجود في حسابات المؤسسة بالقوائم المالية، وهو موجود فعليا ضمن المؤسسة.
4. **تسيير العمال و الأجور** : إن متابعة نظام الرواتب و الأجور باعتبارها تتربع على مصلحة خاصة في كل هيكل تنظيم لأي كان اقتصادي مهما كان نوعها سواء عام أو خاص، وهذا ما يجعل ذات أهمية بالغة حيث يولي أهمية كبيرة لوجود نظام معلومات ينظم هذه العملية من بداية من دخول العامل المؤسسة وصلا إلى التصريح إلى مصالح الضمان الاجتماعي، وصولا إلى استخراج كشف الرواتب، و هذا ما يدل على قوة البنى التحتية للمؤسسة فيما يخص استعمالها برامج التكنولوجيا في تسيير مصالحها و هذا ما يزيد من قوة النظام الداخلي للمؤسسة.

المطلب الثاني: إعداد التقارير النهائية

أولا: عرض التقرير العام للمصادقة (الملحق01)

السيد الرئيس والسادة

أعضاء الجمعية العامة للمؤسسة(X)

في إطار مهامنا كمحافظ حسابات للمؤسسة (X) في ولاية ورقلة، قمنا بفحص القوائم المالية للمؤسسة المتعلقة بالفترة من 2018/01/01 إلى 2018/12/31 المعطاة في الميزانية، جدول حسابات النتائج والوثائق الشاملة الأخرى الملحقة وفق النظام المحاسبي المالي.

لقد تم الفحص وفق المبادئ العامة للمراجعة، ووفقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها، وتطبيق الآليات المختلفة للرقابة مع مراعاة القواعد العامة.

كل الأخطاء والنقائص المكتشفة خلال عملية المراقبة التي قمنا بها على مستوى العمليات المحاسبة والمالية سيتم تداركها وتصحيحها خلال السنة المالية القادمة.

وطبقا للقرار 103/SPM/94 المتضمن الشهادات المهنية محافظ الحسابات قمنا بما يلي:

- التأكد من الميزانية الافتتاحية وملائمتها للميزانية الختامية في 2017/12/31؛
- مقاربة مراكز الحسابات في الميزانية وجدول حسابات النتائج مع ميزان المراجعة؛
- التقارب بين الأرصدة المحاسبية والدفاتر والوثائق المحاسبية الأخرى؛

من خلال عملية المراجعة توصلنا إلى بعض الملاحظات التي تتعلق بالجانب المحاسبي

- عدم إعداد القوائم المالية وفقا للتقارب البنكي؛
- عدم تسوية أرصدة بعض الحسابات؛
- غياب محضر غلق الصندوق في2018/12/31
- غياب الجرد العيني للاستثمارات في2018/12/31
- عدم وجود نظام للرقابة الداخلية

ونظرا للاجتهادات التي قمت بها وفقا لتوصيات المهنة بإمكاني الشهادة بأن الحسابات السنوية كما تظهر في التقرير التالي للمؤسسة، شرعية وذات مصداقية كما أنها تعطي صورة وفية لنتيجة عمليات النشاط المعلق في 2018/12/31 والمطابقة للمبادئ المحاسبية والنظام المحاسبي المالي.

محافظ الحسابات

ثانيا: عرض نموذج للتقارير الخاصة بالمؤسسة X لسنة 2018

والتي سنعرض منها ثلاثة تقارير تتمثل في:

- ❖ تقرير حول الاتفاقيات النظامية
- ❖ تقرير حول خمس سنوات سابقة
- ❖ تقرير حول استمرارية الاستغلال

1- تقرير حول الاتفاقيات النظامية الملحق (02)

المادة 628 من المرسوم التشريعي رقم 08-93 المؤرخ في 25 أفريل1993 ، المعدل والمكمل للأمر رقم 59-75 المؤرخ 26 سبتمبر 1975 من القانون التجاري، القانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والمرسوم التنفيذي رقم 222-11 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق ب تحديد معايير تقارير المتفق وشروط وتفاصيل نقلها والأمر رقم 30 المؤرخ في 24 جوان 2013 الذي يحدد محتوى معايير تقارير المدقق، ينص على أن أي اتفاق بين الشركة وأحد مديريها، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، أو من خلال وسيط، يجب أن يخضع أولا، تحت طائلة البطلان التقويض الاجتماع العام العادي للمساهمين، وينطبق الشيء نفسه على الاتفاقيات المبرمة بين الجمعية والشركة أو أحد القائمين بالدارة أو مديريها .في تطبيق أحكامه، تعلمك أننا لسنا على علم بأي اتفاق مشار إليه في المادة المذكورة.

محافظ الحسابات

2- تقرير حول نتائج خمس سنوات سابقة الملحق (03)

تطبيقا لأحكام المادة 678 الفقرة 6 من قانون التجارة والمادة 25 فقرة 6 من القانون رقم 01-10 المؤرخ 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمدة والمرسوم التنفيذي رقم-11 202المؤرخ 26 ماي 2011 الذي يحدد معايير تقارير المنطق للحسابات، وشروط الإرسال والمواعيد النهائية لإرسالها والأمر رقم 30 المؤرخ في 24 جوان 2013 الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الطرق والمواعيد النهائية للإرسال، يقدم هذا التقرير الخاص تطور نتائج العمليات في الخمس سنوات الأخيرة.

محافظ الحسابات

3- تقرير حول استمرارية الاستغلال الملحق(04)

تطبيقا لأحكام القانون رقم11_10 والمرسوم التنفيذي202_11 و المادة 715 مكرر رقم 11 من القانون التجاري المتعلق بالتقارير الخاصة الذي يعده محافظ الحسابات في حالة وجود خطر وتهديد في إعاقة عملية الاستغلال والمرسوم التنفيذي رقم 202-11 المؤرخ 26 ماي 2011 الذي يحدد معايير تقارير المدقق للحسابات، وشروط الإرسال والمواعيد النهائية لإرسالها والأمر رقم 30 المؤرخ في 24 جوان 2013 الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الطرق والمواعيد النهائية للإرسال، يقدم هذا التقرير الخاص تطور نتائج العمليات الخمس الأخيرة، ومن جهة أخرى، المادة 415 مكرر 11 من قانون التجارة المتعلقة بالتقارير الخاصة التي يتم إعدادها في حالة وجود تهديد الاستمرارية العمليات.

نتشرف بإبلاغكم أنه في إطار مهمتنا، لم نجد أي حقيقة من المحتمل أن تعرض استمرارية الاستغلال للخطر.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى المناخ الاجتماعي الصحي، لا يوجد تهديد محسوس في المستقبل المنظور.

محافظ الحسابات

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية والتعليق عليها

بحيث تمثلت مختلف القوائم المقدمة في الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة X لنهاية سنة **2018**

أولا: ميزانية المؤسسة X 2018

الجدول رقم (3) جانب الأصول لميزانية المؤسسة X سنة 2018

الأصول	سنة 2018			سنة 2017
	الخام	اهتلاك و مؤونات	الصافي	
أصول غير جارية				
تثبيتات غير مادية				
تثبيتات مادية				

أراضي	24.510.779.96		24.510.779.96	24.510.779.96
مباني	3.099.881.761.82	2.769.835.641.20	330.046.120.62	334.740.358.22
تثبيتات أخرى مادية	130.044.543.97	67.596.594.01	62.447.949.96	49.912.287.18
تثبيتات جاري إنجازها				
تثبيتات مالية				
قروض وأصول مالية أخرى : غير جارية	161.497.203.21		161.497.203.21	11.497.293.21
ضرائب مؤجلة	93.016.290.54		93.016.290.54	11.497.203.21
مجموع الأصول غير جارية	3.508.950.579.50	2.837.432.235.21	671.518.344.29	464.094.809.34
الأصول الجارية				
مخزونات	240.566.253.15		240.566.253.15	580.491.484.02
حسابات الغير" الزبائن"	378.748.920.33		378.748.920.33	284.243.945.58
المدينون الآخرون	523.042.182.53		523.042.182.53	516.160.205.25
الضرائب وما شابهها	1.674.976.75		1.674.976.75	1.105.221.56
الموجودات وما شابهها				
الأموال الموظفة والأصول				
المادية الأخرى				
الخزينة	146.576.707.45		146.576.707.45	199.063.954.48
مجموع الأصول جارية	1.290.609.040.21		1.290.609.040.21	1.581.064.810.89
مجموع العام للأصول	4.799.559.619.71	2.837.432.235.21	1.962.127.384.50	2.045.159.620.23

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة

الجدول رقم (4) جانب الخصوم لميزانية المؤسسة X لسنة: 2018

الخصوم	سنة 2018	سنة 2017
الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر		
النتيجة الصافية	19.037.098.32	- 198.328.439.11
ترحيل من جديد	2.916.786.439.95 -	- 2.717.865.444.69
مجموع 01	- 2.897.749.341.63	- 2.916.193.883.80
الخصوم غير جارية		
قروض وديون مالية	3.850.862.344.23	3.638.763.940.17

مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	20.643.104.84	20.643.104.84
مجموع الخصوم الغير الجارية	3.871.505.449.07	3.659.407.045.01
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة :	16.714.211.32	21.793.048.05
ضرائب	51.118.114.59	48.813.079.40
ديون أخرى	809.513.938.25	1.061.179.643.86
خزينة الخصوم	111.025.012.90	170.160.687.71
مجموع الخصوم الجارية	988.371.277.06	1.301.946.459.02
مجموع الخصوم	1.962.127.384.50	2.045.159.620.23

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة

ثانيا : تحليل و تعليل مخرجات الميزانية المحاسبية

1- **حسابات الأصول .**

الحالة المالية المقدمة للمؤسسة تقدم النتائج التالية :

المجموع الخام للميزانية : 4.799.559.619.71 دج.

المجموع الصافي للميزانية : 1.962.127.384.50 دج.

النتيجة الصـــــافية : 19.037.098.32 دج. (ربح).

أ- الاستثمارات:

بلغت قيمة الاستثمارات للمؤسسة x ما قيمته 587.502.053.75 دج سنة 2018 مقابل 420.660.718.57 دج في سنة 2017

تهدف المراقبة التي قام بها محافظ الحسابات حول حساب الاستثمارات هو من اجل تحقيق الأهداف التالية:

- تقريب الحيازات الجديدة للاستثمارات مع الوثائق المبررة لها و التأكد من تطابق التسجيلات المحاسبية .
- التأكد أن اهتلاكات الاستثمارات محسوبة بطريقة صحيحة و مدققة.
- التأكد من المتابعة الجيدة للاستثمارات الجارية و نقل ملكيتها إلى حسبتها الخاصة و المناسبة.

خلاصة المراقبة:

أن المراقبة التي قام بها محافظ الحسابات تستدعي التعليق التالي:

أن استثمارات المؤسسة عرفت ارتفاعا بقيمة 166.841.335.18دج أي تغير بنسبة 37.58% مقارنة بسنة 2017 .

ب- المخزونات:

بلغ قيمة مخزون مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري بورقلة إلى غاية 2018/12/31 ما قيمته 240.566.253.15 دج وهي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (05): المخزونات

الحسابات	التعيين	الرصيد الخام (دج)
31	مواد و لوازم	5.463.647.48
33	مخزون إنتاج قيد التنفيذ	69.835.979.91
35	مخزون إنتاج نهائي	165.266.625.76
المجموع		**240.566.253.15**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الوثائق مقدمة

تهدف المراقبة التي قام بها محافظ الحسابات إلى تحقيق ما يلي:

- تقريب الجرد المادي و المحاسبي للمخزونات في 2018/12/31.
- فحص فواتير المشتريات المخزونات.
- تقريب المشتريات من الوثائق المبررة لها و التحقق من تحليلها محاسبيا و في حساباتها المناسبة.

خلاصة المراقبة: أن المراقبة التي قام بها محافظ الحسابات تستدعي التعليق التالي :

✓ قيمة المخزونات مؤكدة بين الجرد المادي و الجرد المحاسبي.

ج- المدينون:

يقدر إجمالي المدينون في 2018/12/31 ما قيمته 903.466.079.61 دج.

الزبائن:

إن رصيد هذا الحساب هو عبارة عن حقوق المستأجرين للساكنات الايجارية بكل من تقرت ، ورقلة و حاسي مسعود منذ سنوات و سيتم تسويتها عند تحويل ملكية العقود و ترصديها.

تسبيقات أخرى للمدينين :

هي تسبيقات أخرى مقدمة لمتعاملين الاقتصاديين في كل من ورقلة ، تقرت و حاسي مسعود و يوجد ما يتم تسويته و الباقي سيتم تسويته في سنة 2019. بالإضافة إلى وجود حقوق على مستوى مصلحة المنازعات و هي قيد التحصيل بمبلغ يقدر ب 60.761.540.82 دج.

خلاصة المراقبة:

إن المراقبة التي قام بها محافظ الحسابات تستدعي التعليق التالي:

إن أكثر من نسبة 50% من رصيد حقوق الزبائن قد تم تحصيله خلال سنة 2018 ، و هو ما يعني أن المؤسسة استخدمت مجهودات كبيرة لتحصيل المبالغ الزبائن مقارنة برقم الأعمال المحقق طيلة هذه السنة و هو 409.926.732.20 دج .

د- الضرائب و ما يماثلها:

قيمة الضرائب و ما يماثلها مسجلة في سنة 2018 بقيمة 1.674.976.75 دج كما هو موضح في الميزانية.

2- حسابات الخصوم.

أ- حساب رؤوس الأموال

قدرت نتيجة الربح الصافي للمؤسسة بتاريخ 2018/12/31 ما قيمته 19.037.098.32 دج (ربح) النتيجة الربح الصافية لسنة 2018 و هي مركبة من:

1- تسوية ملفات مساكن المتوفيين بحيث تمثل ما نسبته 35 % من عمليات قيد التنفيذ.

2- تسوية اهتلاك سكنات المتوفيين.

3- استرجاع الضرائب الغير مستحقة بنسبة 25% لسنة 2017 وهي خسارة بقيمة 49.582.109.77 دج.

ب- خصوم الدورة.

قدر المبلغ الإجمالي لحساب خصوم الدورة بتاريخ 2018/12/31 ما قيمته 998.371.277.06 دج موضحا في الجدول التالي :

جدول رقم (06)خصوم الدورة

الرقم	عناصر خصوم الدورة	مبلغ (دج)
01	موردون و حسابات ملحقة	16.714.211.32

02	ضرائب	51.118.144.59
03	ديون أخرى	809.513.938.25
04	خزينة الخصوم	111.025.012.90
المجموع		988.371.277.06

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة

خلاصة المراقبة: إن المراقبة التي قام بها محافظ الحسابات تستدعي التعليق التالي:

- إن حسابات الموردون سيتم تسويتها سنة 2019.
- تسوية إدارة الضرائب شهريا.
- بخصوص الديون الأخرى (عمليات قيد التسجيل) لابد من تسجيلها و تسويتها في اقرب الآجال وهذا يكون بالطريقة التالية:

أ- الإسراع في عملية إنهاء تسجيل عقود الإيجار للسكنات الموزعة.

ب- إرسال كل عقود الإيجار إلى وكالات التحصيل من أجل التسجيل المحاسبي.

- ضرورة تسوية حساب خزينة الخصوم خلال سنة 2019.

محافظ الحسابات

المطلب الرابع: عرض نتائج المقابلة الملحق(05)

من خلال الدراسة التي قمنا بها في مكتب محافظ الحسابات عن طريق المقابلة توصلنا إلى النتائج التالية:

- على محافظ الحسابات تطوير دوره كمحافظ وهذا لتكيف مع العصر ففي بعض الأحيان نجد بعض المؤسسات تعرض معلوماتها الكترونيا وبالتالي يجب على المدقق تطوير نفسه في التدقيق الالكتروني لاكتساب آليات من شأنها جعله يعبر على مصداقية الكشوف المالية.
- يعمل محافظ الحسابات على اكتشاف نقاط القوة والضعف لأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة وتحقيق الأهداف المسطرة التي تكون في خدمة الهدف العام
- يواجه محافظ الحسابات بعض العراقيل من شأنها تعطيل عمله في المؤسسة محل التدقيق ومنها عدم جدية الإدارة وتماطل العمال في مختلف مصالح المؤسسة.

تكتسب القوائم المالية خاصية المصداقية عندما:

- تتوفر الوثائق الثبوتية كاملة والتي على أساسها تتم التسجيلات المحاسبية.

- وأيضا خبرة معدي القوائم المالية وتكييف العمال وتطورهم على تغييرات الحاصلة في مجال المحاسبة والنظام المحاسبي الجديد.
- عند وجود نظام رقابة داخلي محكم.
- عند تطبيق المبادئ المحاسبية بشكل جيد.

خلاصة الفصل

بعد اكتمال دراستنا بمكتب محافظ الحسابات تمكنا من التعرف على المكتب وعلى الخدمات التي يقوم بتقديمها، وتعرفنا على مختلف الإجراءات التي يقوم بها المحافظ من اجل التعرف على المؤسسة للقيام بالمهمة بعد قبول التوكيل ومن ثم القيام بتقييمات اللازمة إلى إعداد التقرير النهائي، كما استعملنا أسلوب المقابلة وعرض القوائم ومختلف التحليلات، حيث تبين أن محافظ الحسابات يعمل على التعرف على المؤسسة محل المراجعة كخطوة أولى مما يدل على أنه شخص محايد ولا تربطه بالمؤسسة أية صلة مما يساعده على إبداء رأي فني ومحايد حول مصداقية قوائمها المالية في شكل تقارير تكون ذات ثقة لمستخدميها وذوي المصلحة بها. كما يعمل على تصويب المؤسسة في اتخاذ بعض القرارات من خلال تعليقاته وتحليلاته المفصلة حول كل بند من بنود قائمة الميزانية مثلا.

خاتمة

وفي الأخير، بعد أن تطرقنا في الدراسة النظرية وحاولنا ذكر الجانب المفاهيمي والقانوني لمحافظ الحسابات ومصداقية القوائم المالية كذلك وكان هذا في الفصل الأول من المذكرة الذي تناولنا فيه أيضا مبحث خاص بدراسات السابقة ومن خلال هذا الفصل أثبتنا بعض من فرضيات الدراسة واكتملت دراستنا بالإجابة على تساؤلاتنا والإشكالية المحددة بمدى مساهمة محافظ الحسابات بإضفاء الثقة على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية؟ وبه سنقوم بعرض النتائج المتوصل إليها في دراستنا الميدانية.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

1. **الفرضية الأولى: تعتبر القوائم المالية ذات مصداقية إذا ما عبرت عن الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة.**

تكتسب القوائم المالية صبغة المصداقية إذا ما تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية وبناءا على وثائق ثبوتية تترجم واقع المؤسسة مما يمكن من الاعتماد عليها في تحديد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة بتأكيد من محافظ الحسابات ، وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

2. **الفرضية الثانية: يعتمد محافظ الحسابات في المراجعة الخارجية على بعض المعايير والتي تتمثل في معايير العمل الميداني والتي من شأنها تعمل على زيادة الثقة على القوائم المالية في حال سلامتها،** وكذلك تم أثبات صحة هذه الفرضية وهي بإتباع محافظ الحسابات للمعايير العمل الميداني باختلافها ستمكنه من الحكم على سلامة الكشوف المالية أو من عدمها وبهذا زيادة الثقة عليها.
3. **الفرضية الثالثة:** نجد **أن محافظ الحسابات هو الشخصية القانونية التي تحكم على سلامة الكشوفات المالية أو عدمها من خلال الاطلاع عليها** وتقديم تعليقات مفصلة حول كل يند منها ليتبين صحة الفرضية بأن محافظ الحسابات هو شخصية قانونية يمارس عمله حسب ماحدده القانون الجزائري الذي ينظم مهنة المراجعة ويلزم المحافظ بتقديم رأي محايد حول هذه الكشوفات.

ثانيا: نتائج الدراسة

- تعتبر الاستقلالية والعناية المهنية لمحافظ الحسابات بمثابة العمود الفقري التي من شأنها الوصول إلى رأي فني محايد حول مصداقية القوائم المالية.
- قيام محافظ الحسابات ببعض الطرق والأساليب مثل المقارنة بين الجرد الفعلي والجرد المحاسبي وما هو موجود في الكشوف المالية وما هو في الواقع.
- تقوم الرقابة الداخلية المالية على الوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال فحص النسب المالية و كذا منع وتقليل حدوث الأخطاء، بالإضافة إلى تقديم النصح و الإرشاد.

- يسعى محافظ الحسابات إلى توظيف أساليبه الخاصة واستعمال التقنيات الموجودة وكذا تطوير أداءه لتكيف مع التطورات الحاصلة في المهنة ولكي يظفي المصداقية على القوائم المالية.
- تكتسب القوائم المالية خاصية المصداقية عندما:
  - تتوفر الوثائق الثبوتية كاملة والتي على أساسها تتم التسجيلات المحاسبية.
  - وأيضا خبرة معدي القوائم المالية وتكييف العمال وتطورهم على تغييرات الحاصلة في مجال المحاسبة والنظام المحاسبي الجديد.
  - عند وجود نظام رقابة داخلي محكم.
  - عند تطبيق المبادئ المحاسبية بشكل جيد
  - حينما يكون المدقق يتحلى بالصدق والأمانة ويتغاضى على الجوانب الشخصية.
- إن المهمة الرئيسية لمحافظ الحسابات هي فحص الحسابات والقوائم المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة سليمة ومتجانسة من سنة لأخرى، ويكون الغرض من القيام بهذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني على القوائم المالية يوضع تحت تصرف مستخدمي القوائم المالية.

ثالثا: توصيات الدراسة

بناءا على النتائج التي تم الوصول إليها نقترح جملة من التوصيات والتي نهدف من خلالها إلى ضرورة تدعيم أعمال محافظي الحسابات ويمكن إيجاز هذه التوصيات من خلال العناصر التالية:

- التحديد الواضح للدور الذي تقوم به المنظمات المهنية في تدعيم استقلالية محافظي الحسابات.
- توظيف مدققين داخليين لكل مؤسسة يكون بشكل إجباري مما يساعد محافظ الحسابات على أداءه الجيد.
- ضرورة التواصل مع التطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير والشروحات الجديدة التي تصدر عن معايير المحاسبة الدولية أو المحلية.

رابعا: أفاق الدراسة

لقد تناولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع، طرحا يتعلق بعملية مساهمة محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية، وعليه يمكن اقتراح بعض الدراسات:

- فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية في ظل القوانين الجديدة.
- دور المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

I. : المراجع باللغة العربية

أ. كتب

- سواد زهرة عااطف، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان، 2009،
- سرايا محمد السيد، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007
- محمد محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيقية الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000

ب. الأطروحات والمذكرات

✓ **الأطروحات**

- بهلولي نور الدين، أثر معايير التدقيق الدولية في تطور مهمة التدقيق في الجزائر، أطروحة دكتورة طور الثالث: 2017
- بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، سنة 2014

✓ **مذكرات**

- إبراهيم منانة، دور محافظ الحسابات في تعزيز الموثوق ية في قوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،جامعة الوادي، سنة2015
- المهدواني الياس ريان، دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أم البواقي،2020
- آية غضابنة، دور محافظ الحسابات الجزائري في تعزيز انتظام ومصداقية المعلومات المالية، دراسة ميدانية في مكتب محافظ الحسابات،قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية 2021.
- أمال يخلف، المراجعة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر2002
- حمود القرالة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين ، للحصول على شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، سنة 2011

- عبدون زهيرة،دور مدققي الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية، دراسة حالة لتقرير محافظ الحسابات لمؤسسة SARL K. TERM – بجاية –، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة ومراجعة، جامعة أكلي محمد ألحاح – البويرة– السنة الجامعية 2018.
- عديلة لموسخ، دور محافظ الحسابات في ظل القوانين الجديدة المتعلقة بمحافظة الحسابات، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،تخصص تدقيق محاسبي، في علوم التسيير، جامعة الوادي، سنة2014
- عمر محي الدين محمود، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير تخصص المالية والمحاسبة، جامعة المدية 2008
- مراد بودياب، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة جيجل مثقال 2015
- مسيلي سمية، فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية قوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة مسيلة، سنة 2018
- هادية متوح، دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي،2012

ت. المجلات

- محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي، المراجعة الداخلية وتدقيق الحسابات(الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية 2006
- مداح عبد الباسط، أ.د. مسعيدي يحي. مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر العدد 10الجزء 03، 2017

ث. القوانين والمراسيم

- الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون 01/10، العدد42. المادة 22، 25، 27، 29، 37

II. : المراجع باللغة الأجنبية (الفرنسية)

1- l'audit légal des états financiers cas d'un ، ouali lamine،Latari samir ، en vue l'obtention du diplôme de master،Société de production 2015،universités mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou

قائمة الملاحق

الملحق رقم(01)

Rapport général de certification des comptes sociaux de coopérative: XXXXX-XXXXX
Au titre de l'exercice clos le 31/12/2019

Maître :XXXXXXXX
Commissaire Aux Comptes

Messieurs les membres de

L'Assemblée générale Ordinaire

de la COOP.XXXXX-XXXXX

OUARGLA

41

OBJET: COMMISSARIAT AUX COMPTES- EXERCICE 2019

Messieurs les Associés,

En exécution de la mission que vous nous avez confiée, nous avons l'honneur de vous présenter notre rapport de commissariat aux comptes sur:

- Le contrôle des comptes annuels.
- Les vérifications et informations spécifiques prévues par la loi.

Relatif à l'exercice allant de la période du 01/01/2014 au 31/12/2019.

Les inventaires, le bilan, le tableau des comptes de résultats, le grand livre, les journaux auxiliaires et tous les documents comptables nécessaires à l'accomplissement de notre mission, ont été mis à notre disposition

a) Nous avons procédé au contrôle des comptes annuels de votre coopérative conformément aux normes de la profession.

b) Nous avons vérifié la sincérité des informations relatives à la situation financière et aux comptes donnés dans les documents adressés aux associés à l'occasion, de l'assemblée générale.

Les résultats de nos travaux sont consignés dans le rapport général de certification des comptes sociaux qui est subdivisé en quatre (4) parties à savoir :

1) – Analyse des comptes de bilan.
2) – Analyse des comptes de gestion.
3) – Conclusion finale.
4) – Certification des comptes sociaux

A ce rapport, sont joint en annexe les états financiers qui sont constitués du bilan arrêté au 31/12/2019ainsi que le tableau des comptes de résultats (TCR) et les tableaux annexes établis dans la forme de document de synthèse prévu par le Système Comptable Financier (SCF).

Aussi, sont annexés les rapports spéciaux suivants :

1) – Annexe n°1: Rapport spécial sur la rémunération et sur les avantages en numéraire et en nature octroyés au gérant, au co-gérant et aux cinq principaux cadres. Durant l'exerce 2019
2) – Annexe n°2: Rapport spécial sur les prises de participation et sur les filiales de la coopérative
3) – Annexe n°3: Rapport spécial sur les résultats de la coopérative.
4) Annexe n°4: Rapport spécial relatif aux conventions et
5) 5) engagements passés durant l'exercice 2019

الملحق رقم(02)

RAPPORT SUR LES CONVENTIONS REGLEMENTEES

L'acle 828 du décret législatifs n 93-08 du25 AVRIL 1993, modifiant et complétant Fordonnance n' 75-59du 26 septembre 1975 portant code de commerce la loi n° 10-01 du 29 juin 2010 relative aux professions d'expert comptable de commissaire aux comptes et de comptable agrée et le decet exécutif 11-202 du 26 mai 2011 fisant les normes des rapports du commissaire aux comptes les modalités et délais de leur transmission et l'Arrêté n°30 du 24 juin 2013 fixant le contenu des Normes des rapports du Commissaires aux Comptes prévoit que toute convention entre Is société et Tun de ses administrateurs sot directement ou indirectement soit par personne interposée doit être au préalable et a peine de multe soumise a l'autorisation de l'assemblée générale ordinaire des actionnaires en est de même des conventions établies entre la société et une entreprise ou fun de ses administrateurs ou directeurs

En application de ces dispositions, nous vous informons que nous avons pas eu connaissance de conventions visdes audit article

Fait & CNE
Le

Commissaire aux comptes

الملحق رقم (03)

RAPPORT DU COMMISSAIRE AUX COMPTES Exercice clos au 31 Decembre 2019

L'EVALUATION DU RESULTAT DES 5 DERNIERS EXERCICES ET DES RESULTAT PAR ACTION OU PART SOCIALE

En application des dispositions de l'article 678 alinéa 06 du code de commerce et de25 alinéas 6 de la loi n° 10/01 du 29 juin 2010 relative aux professions d'expert Comptable, de commissaire aux comptes et de comptables agréé, et le décret exécutif n 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes et l'Arrêté n°30 du 24 juin 2013 fixant le contenu des Normes des rapports du Commissaires aux Comptes, les modalnés et délais de transmission, le présent rapport spécial donne l'évolution du résultat des cinq demiers exercices

Fait & CNE
Le

Commissaire aux comptes

الملحق (04)

RAPPORT SUR LA CONTINUITE D'EXPLOITATION

En application des dispositions de l'article 678 alinéa 06 du code de commerce et de25 alinéas 6 de la loi n° 10/01 du 29 juin 2010 relative aux professions d'expert – Comptable, de

commissaire aux comptes et de comptables agréé, et le décret exécutif n 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes et l'Arrêté n°30 du 24 juin 2013 fixant le contenu des Normes des rapports du Commissaires aux Comptes les modalités et délais de transmission, le présent rapport spécial donne l'évolution du résultat des cinq derniers exercices et d'autres part, de l'article 715 bis 11 du code de commerce relatives aux rapport spécial à établir en cas de menace sur la continuité de l'exploitation

Nous avons l'honneur de vous informer que dans le cadre de notre mission, nous n'avons relevé aucun fait de nature à compromettre la continuité de Texploitation

De plus et compte tenu du climat social sain, aucune menace n'est perceptible dans un avenir prèvisible.

الملحق (05)

الأسئلة المطروحة في المقابلة لمحافظ الحسابات

- **السؤال الأول**:كيف يتم تقييم السليم لنظام الرقابة الداخلي للمؤسسة محل التدقيق؟
- **السؤال الثاني**: هل عملية التدقيق التي يقوم بها محافظ الحسابات تحتاج إلى فريق عمل؟
- **السؤال الثالث**: هل لابدا من محافظ الحسابات من تطوير نفسه كمدقق للكشوف المالية لتأكيد الثقة في معلوماتها وجعلها تعبر على الصورة الحقيقية للمؤسسة؟
- **السؤال الرابع**: ماهي مختلف العراقيل التي يواجهها محافظ الحسابات في المؤسسة محل المراجعة؟
- **السؤال الخامس**: متى وكيف تكتسب القوائم المالية خاصية المصداقية في معلوماتها؟